الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مقياس التداولية

محاضرات موجهة لطلبة الماستر السداسي الثالث.

إعداد وتقديم:

الأستاذ: بومنقاش الرحموني

الموسم الجامعي:2017/2016.

مفردات المقياس:

عنوان الماستر: لسانيات عامة

السداسي: الثالث.

إسم المادة: التداولية.

الرصيد: 05.

المعامل: 03.

أهداف التعلم:

يعد هذا المقياس وسيلة بيداغوجية تمكن الطالب_ بعد استيعاب محتوياته_ من توظيف نظريات التداولية بعناصرها في نصوص مناسبة واكتساب آليات التحليل التداولي.

المعارف المسبقة المطلوبة:

ضرورة توفر الطالب على إواليات المعارف اللسانية الحديثة والنظريات المتداولة في هذا المجال.

محتوى المادة(إجبارية تحديد المحتوى المفصل لكل مادة مع الإشارة إلى العمل الشخصي للطالب):

1/ مفهوم التداولية وتطوره في علوم اللسان.

2/ مفهوم التداولية في السياق الغربي.

3/ إشكالية الترجمة والتعريب في السياق العربي.

4/ نظرية السياق والتداولية.

5/ نظرية أفعال الكلام.

6/ قضايا التداولية في البلاغة والنقد.

7/ الرؤية التداولية للبلاغة؛ البعد المعياري.

8/ التداولية والظواهر البيانية؛ الأبعاد التداولية للكناية.

9/ الأبعاد التداولية للإستعارة.

10/ التداولية والنقد الأدبي.

11/ مدارس لسانية عربية وبعض جذور البرغماتية.

12/ مقدمة عن تاريخي الدراسات اللسانية الغربية.

13/ مدرسة فيرث ومدرسة علم النص.

14/ المهارات اللغوية في حقل الدراسات اللسانيات التداولية.

طريقة التقييم: مراقبة مستمرة، إمتحان.....إلخ.

مقدمة:

يمثل مساق التداولية، محورا هاما في الدرس النقدي واللساني المعاصر؛ ذلك أنه مبحث غني بالنظريات الواصفة للخطاب: نظرية أفعال الكلام، النظرية القصدية، نظرية ألعاب اللغة...، وهو درس غني كذلك بالإواليات العملية التطبيقية في إجراء تحليل وفحص للخطاب اللغوي عموما ، والنص الأدبي على وجه الخصوص.

وقد ألقيت هذه المحاضرات على طلبة الماستر كمقياس مشترك لمجموعة من التخصصات هي: لغات التخصص لسانيات تطبيقية، أدب معاصر ، نظرية الأدب، وتتوخى هذه المحاضرات، على وجه التحديد، إيضاح مادة التداولية، وتبسيط مفاهيمها، وذلك من خلال محورين أساسيين؛ الأول يتعلق بالمصطلح بوصفه مفهوما لسانيا نقديا،(مفهوم التداولية وتطوره في علوم اللسان. مفهوم التداولية في السياق الغربي. إشكالية الترجمة والتعريب في السياق العربي) والثاني كان خاصا بالنظريات والمحاور الكبرى للدرس التداولي المعاصر.

وأما التسلسل المنطقي لمفردات المقياس وأهدافه المنطقية، والمعرفية، فيمكننا إجماله في العناصر الآتية:

أولا/الموضوع: التداولية /مفاهيم ونظريات التداولية.

ثانيا/ الهدف: معرفة كل ما يتعلق بالتداولية وآلياتات اشتغالها.

ثالثا/الغرض: في نهاية المقاس يتوقع أن يصبح الطالب قادرا على:

الغرض المعرفي: التعرف على الخطاب والنص وكل ما ينتمي للحقل.

الغرض المهاري: يتقن استعمال آليات التداولية في تحليل الخطاب.

الغرض السلوكي والوجداني: التفريق بين أنواع الخطابات،الإلتزام بالقيم الجمالية للمساق.

الوسائل: الوسائل البيداغوجية والتكنولوجية المتاحة.

المحاضرة الأولى: مفهوم التداولية وتطوره في علوم اللسان.

أ/ المصطلح:

التداولية (pragmatique)* مصطلح شائع بين الدارسين والباحثين بمسميات متعددة، وهو مصطلح يحمل في اللغة الفرنسية معنيين أساسين: (محسوس) و(ملائم للحقيقة)، أما في اللغة الإنجليزية « فإن كلمة pragmatic تدل في الغالب على ما له علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية»[1]، وهذه المفاهيم لها علاقة بمفهوم التداولية كحقل لساني معرفي، أما في اللغة العربية فيقال: « تداول الناس كذا بينهم يفيد معنى تناقله الناس وأداروه فيما بينهم ومن المعروف أيضا أن مفهوم النقل والدوران مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة .... فيقال نقل الكلام عن قائله يعنى رواه عنه....ويقال دار على الألسن بمعنى جرى عليها،....فالنقل والدوران يدلان في استخدامهما اللغوي

*يمكن القول أن الفيلسوف الأمريكي شارل موريّس (Charles Morris) هو أوّل من استعمل المصطلح سنة 1938عندما ميز بين علم التركيب وعلم الدلالة والتداولية. أمّا ميلاد التّداوليّة فكانت سنة 1955عندما ألقى جون أوستين (John Austin) محاضراته بجامعة هارفارد. وعنوانها "*William James lectures*".أما بداية البرنامج المعرفي للتداولية فكان مع شومسكيChomsky.وميلر Miller ،ونيوال newell .وسيمون Simon . ومينسكي minsky وماك كولوك McCulloch . ينظر:آن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل.ص ص:28،29

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر سوريا، ط1، 2007م.ص:17.

على معنى التواصل، وفي استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين....فيكون التداول جامعا بين اثنين هما التواصل والتفاعل، فمقتضى التواصل يكون القول موصولا بالفعل»[1].

ب/ التداولية مفهوم لساني نقدي:

للتداولية مفاهيم عديدة في الدراسات المعاصرة، وتشير هذه المفاهيم **إلى الجانب الاستعمالي للغة في السياقات المختلفة**، وتعني أيضا مجاوزة البنية اللغوية إلى الوظيفة الإنجازية للغة، وهي ذات منطلق فلسفي، تحاول معالجة القضايا من منظور عملي، وتدرس التداولية أيضا كل العلاقات الموجودة بين المتكلم والمستمع، مركزة على البعد الحجاجي الإقناعي في الخطاب.

ومن التعاريف المقدمة للتداولية: **أنها دراسة في شرائط استعمال اللغة، أو أنها دراسة للمعنى التواصلي** أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه بدرجة تتجاوز معنى ما قاله[2]. وكذلك تعريف "ماري دييرMarie diller) و"فرنسوا ريكاناتي"(frncois Récanati)، فقد عرفاها بمايلي : « التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في

[1] طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، لبنان، ط2، ص: 244.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط 1، 2004م.ص: 22 .

ذلك على مقدرتها الخطابية »[1]. وهكذا نجد التداولية تدور على محورين هما: _ دراسة اللغة في الاستعمال والوظيفة، ومن ثمة المقدرة الإنجازية التي تحققها العبارة اللغوية.

_ الدراسة اللغوية للخطاب في السياق، ومن ثمة هيأة الكلام بين المرسل والمرسل.

وتعد التداولية **محاولة البحث عن علاقة العلامات اللسانية وغير اللسانية بحاضنتها الثقافية والاجتماعية، بدل البحث في علاقة العلامات اللغوية بعضها ببعض (المستوى التركيبي للنص)، أو علاقة العلامات اللغوية بالأشياء***(المستوى الدلالي للنص)، حيث : «لم تعد

[1] فرنسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي،(دت.دط).ص:8

*ويمكن القول إن الممارسة الخطابية تكشف أن فهم اللغة لا يستند لقانون لغويّ دقيق، يسمح بفهم صحيح للجمل مهما كانت بساطتها. فإذا قال أحدهم: "الجو بارد"، فإنه على متلقي هذا الخطاب ألا يقتصر على المستويين التركيبيّ والدّلاليّ له، بل عليه أن يوسع فهمَه إلى المقصد من الكلام. فهو مطالب بممارسة تداولية بتقديم افتراضات تمثل الحالة الذّهنيّة للمتلقي. كما يفترض أن يناسب المقال المقام فيكون المقصد هنا ليس الإخبارَ عن العالم أي أنّه لا ينتج جملة تقريريّة. وهو ما يدفعه إلى الاعتماد على معارفه و على المقام وجميعها ذات طبيعة غير لسانيّة. فيستنتج أنّ ما جاء في شكل نبأ تقريري هو في الواقع دعوة لفتح الحوار مع المتحدث ومبادلته أطراف الحديث. وهو أمر متعاهد عليه في الأعراف الاجتماعية، ويسمى تداوليا المعرفة المشتركة . وقد أوضح موشلار وروبول أنّ هناك حالات كثيرة تكون فيها المعارف المفترضة أو المطلوبة غير اجتماعيّة مثل الردّ على الاقتراح بتقديم القهوة : "القهوة تمنعني من النّوم". فلا وجود لقانون اجتماعيّ أو غيره يسمح بفهم هذا الجواب الذي يحتمل تأويلين أوّلهما "أنه يوجد فيلم تريد مشاهدته في ساعة متأخرة" وثانيهما " يتعين عليك قطع مسافة طويلة بالسيارة في اليوم التالي ولذا يجب أن تنهض باكرا جدا ". ينظر آن روبول وجاك

التداوليات ناجمة عن نظرية عامة للتواصل، وإنما عن نظرية معرفية. وعليه يتبين بوضوح استحالة الإبقاء على علم الدلالة وحده لحل المشاكل المطروحة، ومن ثمة ضرورة الأخذ بالمقومات التي تحيط بالاستعمال اللغوي »[1].

فالتداولية **صنف من البحوث التي لا تفحص اللغة والكلام من الناحية الصوتية، والدلالية، والتركيبية، بل تتعدى هذا إلى محاولة دراسة السلوك اللغوي ضمن نظرية الفعل**. فهي إذن: « تعنى بالشروط والقواعد اللازمة الملائمة بين أفعال ومقتضيات المواقف الخاصة به ؛ أي العلاقة بين النص والسياق»[2]. وهكذا فمجال البحث التداولي هو مظاهر اللغة الثلاثة : المظهر الخطابي، المظهر التواصلي، المظهر الاجتماعي.

موشلار،التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ترجمة سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني،دار الطليعة، لبنان،ط1، 2003.ص:21.

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الايمان المغرب، منشورات الإختلاف الجزائر، ط1، 2011م.ص:75،76

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،(دت،دط).ص ص:24، 25.

المحاضرة الثانية: مفهوم التداولية في السياق الغربي.

تنطلق الفلسفات التي يطلق عليها مصطلح تداولية من فكرة مؤداها أن " صحة الفكرة تعتمد على ما تؤديه من نفع"، وتعود الأصول النظرية لهذه الفكرة للفيلسوف الأمريكي تشارز ساندرز بيرسCharles Sanders Peirce(1839-1914)الذي وضع معالم بارزة للتداولية في مقاليه:" كيف تجعل أفكارك واضحة،How to make our ideas clear نشر سنة 1878 م " و" ما هي البرغماتية What pragmatics is، نشر سنة 1905م"، وتتمثل التداولية عنده في الوصف الذي يجعل من أثر الأشياء عملية في تصوراتنا، ثم جاء بعده وليام جيمسWilliam James (1842 - 1910)وجون ديوي John Dewey (1852-1959) الذين طورا هذه النظرية على نحو مرسخ لإنتاجية الأفعال من الأفكار، أما العلامة الفارقة في هذه النظرية فتعود إلى جون أوستينJohn Austin في بحثه كيف نجعل من الأقوال أفعالا،وتلميذه جون سيرل John Searle ، وكذلك بول غرايس H. Paul Grice .

ولم يكن أوستين Austin يهدف في محاضراته إلى تأسيس اختصاص لساني، بقدر ما كان يهدف إلى تكوين تخصص فلسفي جديد هو فلسفة اللغة، منطلقا في هذا من ملاحظة مفادها أن هناك كثيرا من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية ولا تصف أي شيء ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، ولا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره، مفرقا بين الأفعال الإنشائية actes performatifs والأفعال التقريرية actes constatifs، وخلص إلى أن كل قول عمل

ولا يوجد – إن أمعنا النظر – جمل وصفية[1]، ومثال جمل الأفعال الإنشائية جملة" امرك بالصمت" فقائل الجملة يسعى إلى تحقيق فعل عملي وهو فرض الصمت على مخاطبه، ومن ثمة الانتقال من حالة الضجيج إلى حالة السكون.

وقد أسهمت هذه الملاحظات في تأسيس فعلي لحقل التداولية؛ ذلك أنها صنفت الأفعال حسب مقامات استخدامها، وخلقت مستوى جديدا في توزيع الجمل هو المستوى التداولي، فمثلا جملة: **هل أستطيع مساعدتك؟** لها **مستوى تركيبي** هو الاستفهام، و**مستوى دلالي** هو عملية المساعدة،و**مستوى تداولي** هو الاستدلالات المنطقية الناتجة عن عملية المساعدة: الحقيبة ثقيلة هل أستطيع مساعدتك، تبحث عن شيء هل أستطيع مساعدتك...، وقد طور جون سيرل وبول غرايس هذه النظرية على نحو مرسخ لدراسة العلاقات بين مستعملي العلامات ونتائج خضوع العلامات لتركيب له تفسير دلالي.

ونشير كذلك إلى أن التداولية تشترك مع كثير من المعارف ، كعلم النفس السلوكي، اللسانيات، الفلسفة التحليلية، علم الاجتماع، السيمياء، وغيرها من التخصصات الإنسانية، بل إن التداولية نفسها ليست نظرية واحدة في معالجة اللغة، فهي مجموع نظرية أفعال الكلام، ونظرية حكم المحادثة، ونظرية الملائمة وغيرها؛ إذا نحن نتلقى « حقل التداولية بوصفه كيانا غامضا، أو قل جرابا جديدا

[1] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م. ص: 23.

توضع فيه الأعمال الهامشية التي لا تنتمي إلى الاختصاصات المؤسسية، وهي اللسانيات وعلم الاجتماع والأنتربولوجيا وعلم النفس الاجتماعي والدلائلية،...نحو المشاكل التي أثارتها هذه الاختصاصات ولم تتوصل إلى معالجتها بشكل مرض»[1].

المحاضرة الثالثة: إشكالية الترجمة والتعريب في السياق العربي.

بيد أن المصطلح في اللغة العربية له عدة ترجمات؛ برغماتية، وظيفية، إستعمالية، تخطابية، نفعية، مقامية، ذرائعية... وأشهرها وأكثرها شيوعا التداولية، وهنا يجب التفريق بين التداولية التي يقصد بها الاتجاه اللغوي النقدي الذي يعنى بالاستعمال الوظيفي للغة، وبين البرغماتية أو الذرائعية والنفعية باعتبارها مذهبا فلسفيا، ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، على يد وليام جيمس William James (1842 - 1910)وجون ديوي John (1859-1952 Dewey) ، وهي الفلسفة القائمة على أن قيمة الأشياء تقاس بمدى منفعتها، وحصول المنفعة فيها[2].

ويبدو أن اختلاف الترجمة بين الباحثين مرده طبيعة الحقل، الذي يمتاز في بنائه بتداخل المعارف والعلوم ، ومن الترجمات العربية لمصطلح التداولية ؛ ما جاء في كتاب الباحث المغربي أحمد المتوكل

[1] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان .ص:17.

[2] ينظر آن روبول وجاك موشلار،التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ص:21.

"اللسانيات الوظيفية"، بحيث استعمل الوظيفية والتداولية بمعنى واحد[1]، في حين جاء في دليل الناقد الأدبي للباحثين "سعد البازعي" و"ميجان الرويلي" مصطلح الذرائعية أو الذاريعانية [2].

بينما يفضل "محمد محمد يونس علي" مصطلح علم التخاطب على كل المصطلحات، إذ يقول في هذا الصدد: « أفضل ترجمة مصطلح (pragmatics) بعلم التخاطب، وليس بالتداولية،أو النفعية، أو الذرائعية كما يفعل عدد من اللسانيين العرب توهما منهم بأن(pragmatics) و (pragmatism) شيء واحد. و الواقع أن المصطلح الأول يطلق على الدراسات التي تعنى بالمعنى في السياقات الفعلية للكلام، وهو ما يتفق مع معناها الحرفي، و هو علم الاستعمال. وإذا نظرنا في تراثنا البلاغي و الأصولي، فسنلحظ أن الاستعمال – الذي يقابل الوضع عادة –يطلق على النشاط الذي يقوم به المتكلم في عملية التخاطب . ولذا ، فإن ترجمة pragmatics بعلم التخاطب أنسب – في رأيي –من الخيارات التي اطلعت عليها حتى الآن.أما pragmatism فهي مدرسة فلسفية ظهرت في أمريكا تذهب إلى أن الفكرة النظرية لا تجدي نفعا ما لم تكن لها تطبيقات عملية »[3].

[1] أحمد المتوكل،اللسانيات الوظيفية،دار الكتاب الجيد المتحدة بيروت، ط2010،2.ص:18.

[2] ميجان الريلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء،ط2، 2000، ص:100.

[3] محمد محمد علي يونس ، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، 2004، ص:102.

ويمكن أن نجد ترجمات أخرى بديلة ؛ من قبيل المقامية السياقية الافعالية[1]، وهذا في الحقيقة تكريس لمشكلة المصطلح وترجمته في الدرس النقدي واللغوي العربي، على أنه يمكننا الاطمئنان للمصطلح الأكثر رواجا وشهرة وهو مصطلح التداولية.

نعثر على الترجمة "**برغماتية**" في ترجمة سعيد حسن بحيري لكتاب علم النص مدخل متداخل الاختصاصات لفان ديك، مؤسسة المختار، القاهرة، 2011،ص:11. وكذلك نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة،2000،ص:165، كما نعثر على ترجمة" **علم التداول**" عند سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994،ص:30. ونجد "**علم المقاصد**" محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي في ترجمة كتاب جون براون وجورج يول، تحليل الخطاب،جامعة الملك سعود، السعودية، 1997،ص:342. وكذلك نجد ترجمة " **المقامية**" في الكتاب نفسه ص: 342، وأما ترجمة " **السياقية**" فهي في : علي آيت أوشان، السياق والنص والشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د ت)، ص:57. في حين نجد ترجمة" **الإفعالية**" في كتاب الملفوظية لجان سيرفوني، ترجمة قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998،ص:109.

[1] ينظر :ج براون وج يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة اللك سعود السعودية، 1997، ص: 342، **وكذلك**: جان سيرفوني، الملفوظية ، ترجمة قاسم المقداد، إتحاد الكتاب العرب دمشق، 1998.ص:109. **وأيضا**: علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة،دار الثقافة الدار البيضاء(د،ت)، ص: 57.

المحاضرة الرابعة: نظرية السياق والتداولية.

تجاوز الدرجات التداولية:

يأخذ مفهوم السياق في التحليل التداولي بعدا أعمق من اللسانيات الاجتماعية، فهو أحد أهم مرتكزات اللسانيات التداولية في دراستها للغة أثناء استعمالها، إنه آداة إجرائية يتميز بها التنظير اللساني التداولي على مستوى اللغة ، وعلى مستوى السياق الاجتماعي والثقافي والنفسي؛ حيث يقسم الدراسون التداولية إلى ثلاث درجات تتحدد كل درجة على أساس تشغيلها للسياق، فتداولية الدرجة الثالثة مثلا تتعلق بتطبيقات أفعال الكلام في سياقها اللغوي وتشتغل على توظيف السياق بعمق في تحليلاتها[1]، حيث يؤدي السياق وظيفة رئيسية في كشف مقاصد المتكلم الظاهرة والخفية، وهو ما يجعل من السياق انتشارا في مجالات معرفية متعددة، فهو يتوزع « عبر فضاءات معرفية كثيرة منها ماهو مرتبط بالمتكلم والمتلقي وشروط الإنتاج اللغوي والزمان والمكان... وغيرها»[2].

ويمكن القول أن التداولية بعدها علم الإستعمال اللغوي ضمن السياق أو طرائق استعمال العلامات ضمن سياق ما، يمكن أن تسمى أيضا بالسياقية كما هي عند "**ماكس بلاك**"(**max blak**)[3] ، وأن مفهوم السياق في التنظير التداولي يتجاوز الإصطلاح إلى الإجراء العملي، حيث أن

[1] ينظر علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري: ص: 59.

[2] نفسه. ص:16، 17.

[3] نفسه.ص:57.

السياق كما يرى **علي آيت أوشان** في تحليله للمفهوم عند الباحثة **فرانسواز أرمينكو** مفهوم مركزي يمتلك طابعه التداولي، لا نعلم حدود بدايته ونهايته، اتساعه يجعلنا نعبر من درجة تداولية إلى أخرى، فهو إما[1] :

سياق ظرفي فعلي وجودي مرجعي؛ وهوالمحدد للنتماء المتخطابين وهواياتهم، وبيئتهم المكانية والزمانية، وهوما يحدد مفهوم التداولية عند **بارهيل ومونتاك** بأنها السياق وما يجمعه من أفراد موجودين في العالم الواقعي.

سياق مقامي تداولي؛ وهوما تفهمه الجماعة المنتمية إلى نفس الثقافة على أنها ممارسة خطابية.

سياق تفاعلي؛ ويقصد به تسلل أفعال اللغة في مقطع متداخل الخطابات.

سياق إقتضائي؛ وهو الإقتضاءات التي يحدس بها المتلقون للخطاب من اعتقادات وانتظارات ومقاصد.

ويمكن أن نجمل هذه الأقسام* في صنفين هما السياق اللغوي وغير اللغوي، أو كما قسمه اللغوي "**فيرث**" إلى **السياق اللّغوي**: و يتمثل في العلاقات الصوتية، و الفونولوجية، و المرفولوجية،

[1] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري ص:60، 61. وينظر كذلك فرنسواز أرمينيكو المقاربة التداولية:62.

* لقد أورد آيت أوشان توحيد للسياق التداولي بإيراد مفهوم التداولية عند **روبيرستالناكر وفرانسيس جاك** بقوله« تبنى (ستالناكير وجاك) تعريفا للتداولية مفاده أن التداولية دراسة خضوع القضايا للسياق. فالإقتضاء

والنحوية و الدلالية. وإلى **سياق الحال**: و يمثله العالم الخارج عن اللغة، بما له صلة بالحديث اللغوي، و يتمثل في الظروف الاجتماعية والبيئة النفسية و الثقافية للمتكلمين أو المشتركين في الكلام[1].

وهكذا يكون السياق اللغوي هو مجموع العناصر اللغوية التي تحيط بجزء من الملفوظ، ويكون السياق غير اللغوي هو مجموع المقتضيات غير اللغوية التي يتحدد بمقتضاها الملفوظ على أنه رسالة في زمان و مكان محددين، و هذه العوامل تتصل بالمخاطب و المخَاطَب و ظروف الخطاب المختلفة.

ونجد صاحب " **السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة**" وفي إطار التداولية وإجراءاتها السياقية، يتحدث عن أفعال الكلام وعلاقتها الكبيرة بالسياق؛ فنجد معه أن السياق يعضد أفعال الكلام في أي خطاب؛ حيث « يغير كل فعل كلامي لغة السياق، إذ تكلف المسألة المخاطب مثلا الجواب، وهذا ما يستدعي الإعتراض، ويؤثر السياق في عرض القول بتعديله، لأن السياق هو أثر أفعال اللغة السابقة، وسبب أفعال اللغة اللاحقة»[2]، فيتضح أن علاقة السياق

الأولي لهذه التداولية هو وجود مفهوم بسيط ووحيد للسياق،لأن السياق الذي نخضع إليه الجمل هو الذي يستعمل في تحليل أفعال اللغة، والذي يعبر من خلاله عن قواعد منطق الحوار. ومن هنا يسمح المفهوم الموحد للسياق من نمو تداولية محضة يكون موضوعها معالجة ما يعود في اللغات الطبيعية إلى الشروط العامة للتواصل» ص:61. وكذلك في الأقسام السياق من المنظور التداولي وفي المفهوم الموحد لستالنكير وجاك ينظر صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صفحات للدراسات والنشر، سورية،ط1، 2011. ص:148.

[1] ينظر: حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنوي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 135.

[2] علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة.ص:62.

بأفعال الكلام هي علاقة سبب بمسبب أو مسبب بسبب، فيؤثر كل فعل كلامي في السياق، ويؤثر السياق في تعديل القول.

إن لأفعال الكلام **قوة**(**Forces**)، وكذلك لكل فعل كلام **لازم فعل الكلام**، وكلاهما يستلزم الإتفاق والتواضع[1](السياق)،حيث لا قيمة للمفردات أو لأفعال الكلام بعيدة عن سياقها، و ينتج عن هذا دراسة أفعال الكلام التي يوجهها المتكلم داخل السياق، وفي إطار البيئة المحيطة به، ومن خلال زمان ومكان التخاطب، لكي تتضح مقاصد المتكلم والمعاني المطلوب إيصالها للمخاطب .

وتفصيل ذلك ، أن في كل خطاب يوجد على الأقل شخصان، أحدهما فاعل حقيقي أو متحدث مبلغ لرسالة ما، والآخر فاعل من جهة الإمكان مستمع منصت ، وهما فاعلان ينتميان على الأقل إلى جماعة لسانية واحدة؛ أي طائفة من الأشخاص لها نفس اللغة، تتفق في ضروب القيام بالفعل المشترك الانجازي، وطوال مدة معينة من الوقت فإن نشاط عضوين (فأكثر) من الجماعة قد تتسق وتنتظم على معنى أن المتكلم ينتج عبارة أو ربما ليس ذلك فحسب، وإنما يصير فاعلا وينجز عددا من الأفعال الإنجازية. و هذا التوصيف لبديهيات الموقف التواصلي يفترض إعادة بناء وتركيب خاصياته في إطار البناء السياقي للخطاب.

[1] ينظر جون أوستين،نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالأفعال، ترجمة عبد القادر قينيني،إفريقيا الشرق المغرب، ص:127.

حيث تكون الخاصية الأولى للسياق هي **الميزة الديناميكية المحركة**، فليس السياق مجرد حالة لفظ وإنما هو على الأقل **متوالية من أحوال وهيئات** اللفظ، حيث توجد مجموعة لا متناهية من السياقات الممكنة التي يستطيع أحدنا أن يكون له فيها أوضاع مخصوصة؛ أو هي حالة السياق الواقعي[1]، ويتحدد **السياق الواقعي** بفترة من الزمان والمكان، بحيث تتحقق النشاطات المشتركة لكل من المتكلم والمخاطب.

وهكذا ؛ فإن السياق في التداولية يجب أن يتوفر فيه متكلم ومستمع واحد على الأقل، خطاب أو وحدات لغوية قد تتضمن أفعال كلام ،ثم تنزل هذا الخطاب في زمان ومكان معينين، على أن تكون هذه الوحدات اللغوية حاملة لمعان محددة، ومن ثمة تصبح أسئلة التداولية: من يتكلم؟ وإلى من يتكلم ؟ ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ كيف نتكلم وماذا نقصد؟ أسئلة تبحث عن إجابات سياقية، ويصبح السياق محور التداولية.

وتعمل **المعرفة المشتركة** Mutual knowledge أو الأرضية المشتركة Common Ground أو العلاقات الرابطة بين المتكلم والمتلقي دورا في بناء سياق الخطاب، لوجود خصائص جامعة في أطراف الحوار أي أحوال إنجاز أفعالهم في السياق الواقعي، وبهذا الاعتبار توجد وظيفتان في السياق، وظيفة حال التكلم ووظيفة حال المخاطب، بحيث نتعرف على كل حال في السياق وفقا لما

[1] ينظر: فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2000، ص 258.

يكون فيه الشخص المشارك في المحادثة ، وتقتضي أساسيات التواصل أن لا يكون المتكلم مستمعا في ذات الوقت، ومن ثمة فإن تقاليد الحوار والمحادثة تقضي بأن المشارك المستوفي وظيفة حال التكلم يمكن أن يسمى في الحوار المتكلم، والمشارك المستوفي وظيفة حال التخاطب يمكن أن يسمى المخاطب، والجامع بينهما هو المعرفة اللغوية حيث «تشكل " المعرفة اللغوية" امتلاك المتكلم السامع لـ" الأوضاع " المتعارف عليها في عشيرته اللغوية، أي القواعد التي تكون نسق لغته. هذه القواعد، كما أسلفنا، قواعد تربط بين الخصائص البنيوية للغة والخصائص الوظيفية »[1].

إن إطراف المحادثة في علاقتها مع المعرفة المشتركة تعيد ترتيب السياق وفق شكلين جامعين هما[2]:

_ السياق المستقل الحاضر في أذهان أطراف المحادثة والذي يمكن افتراضه مسبقا في التعبير اللفظي.

_ نواحي وجوانب السياق والتي تصبح ذات صلة وتؤخذ بعين الإعتبار بسبب المؤشرات الضمنية غير اللغوية أو أساليب بيانية في التعبير تنبئ عن شعور المتكلم.

نصل إلى القول، إنه بدون هذه المعرفة المندرجة في سياق ما لا يمكن الجزم بالموضوع الذي يدور الكلام حوله، وفوق ذلك كله لا يمكن فك شفرات الخطاب القائمة على المراوحة بين أفعال

[1] أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية، ص :86.

[2] ينظر منال محمد هشام سعيد النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1،2011.ص:21.

الكلام و حال التكلم، ومن دون دون هذه المعلومات المستوفاة من المعطيات (المعرفة الابستيمية) الأساسية لا يصح وجود الفعل المشترك والفعل الإنجازي على الإطلاق، وإذن فإن جزءا حاسما من البنية السياقية ينبغي أن يكون ذلك التغيير الحاصل في المجموعة المعرفية (الابستيمية) للمشاركين في الخطاب وبموجب هذا التغيير يمكن أن تحدد بداية السياق ونهايتها[1] .

وتزيد البحوث التداولية في معالجها للسياق تحليلا أعمق، حيث يستعمل التداوليون مفهوم **التمام السياقي** باعتباره محددا رئيسا لعملية التأويلInterpretation [2] ، ويقصدون به أن الخطاب والكلام يحمل في طياته تفاصيل نجهلها، هذه التفاصيل من قرائن والمعينات في جلاء المعنى وبيان الدلالة يحملها السياق ، كما أن الجمل أو الملفوظات بلغة التداوليين تحتاج إلى التمام السياقي Contextual Completness أي أن تكون الجملة أو الملفوظ غير كاملة في حد ذاتها، لكنها كاملة إذا أخذ سياقها بعين الاعتبار ، ويمكن القول أن التمام السياقي عند التداوليين يقابل التمام النحوي Grammatical Completness في الدرس العربي،مع أن «التمام السياقي درجة أو حالة من حالات الخطاب أعلى من التمام النحوي،إذ يمكن أن تكون الجمل التامة نحويا

[1] فان دايك، النص والسياق ، ص 261، 262.

[2] ينظر إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ط1، 2011.ص:155.

غير دالة من حيث طلب النحو للتركيب المستوفي شروط العمل النحوي من غير نظر في استيفاء الدلالة أو انعقاد المعنى. »[1].

من خلال ما سبق نصل إلى أن التحليل التداولي هو ذلك التحليل السياقي الذي يراعي المقامات التي يتنزل فيها الخطاب، وهي أنواع شتى: السياق اللغوي، السياق العاطفي، سياق الموقف، السياق الثقافي... نجملها كما أجملها الباحث طه عبد الرحمن[2]:

أولا : **العنصر الذاتي** ويشمل معتقدات المتكلم ومقاصده واهتماماته ورغباته.

ثانيا: **العنصر الموضوعي** ويشمل الوقائع الخارجية الظروف الزمانية والمكانية المصاحبة للخطاب.

ثالثا: **العنصر الذواتي** ويشمل المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، أو العادات والتقاليد الاجتماعية المتفق عليها بداهة بين المتكلم والمستمع.

[1] إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية ، ص:155.

[2] طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي:221.

المحاضرة الخامسة نظرية أفعال الكلام.

1 . مفهوم الفعل : يعني أن اللغة لا تستعمل فقط لتمثيل العالم، ولكن تستعمل بالمقابل في إنجاز أفعال، أي أن الإنسان المتكلم، وهو يستعمل اللغة، لا ينتج كلمات دالة على معنى، بل يقوم بفعل ويمارس تأثيرا، وهذا انطلاقا من مناداة رواد المدرسة الفلسفية التحليلية (أوستين، سيرل) بضرورة اعتماد هذا المفهوم الذي رسخه أوستين في مجموعة محاضراته التي جمعت في كتاب عنوانه How to do thing with words ويقترح أوستين في إطار نظرية أفعال الكلام نموذجا ثنائيا التركيب، مكونا من الأفعال الإنجازية (Actes performatifs)، والأفعال التقريرية الواصفة (Actes constatifs).

يتميز النوع الأول باقتران الإنجاز بالتلفظ، أما النوع الثاني فهي الأفعال التي تصف حالة عالم مستقل عن التلفظ ذاته، ثم يجعل أوستين الأفعال الإنجازية خمسة أقسام :

. الحكمية (Oerdictifs).

. التمرسية (Exercitifs) مثل : أمر، عين، نبه، ...

. التكليف (Commissifs) مثل : أقسم، أتمنى، ...

. العرضية (Expositifs) مثل: أنكر، أكد، ...

. السلوكيات (Comportementaux) مثل : شكر، هنأ، انتقد، ...

ثم إن هذه الأقسام الخمسة للأفعال الإنجازية عند أوستين، ترتبط ارتباطا عضويا بمفهومين أساسيين أخرين، أو بعدين محورين، يمثلان إلى جانب مفهوم الفعل الأطر العامة[1] للمقاربة التداولية، التي تحاول تحديد المعنى، لا من منطلق إشكالية العلامة، بل من منطلق العلامة التي تؤسس في العملية التواصلية بين المشتركين، وذانك المفهومان هما : السياق ويعني الموقف الفعلي توظف فيه الملفوظات، والمتضمن بدوره لكل ما نحتاجه لفهم وتقييم ما يقال. أما الكفاءة فهي حصيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق هذا الإسقاط الذي يختلف المتكلمون في مستوياته ودرجاته، وبناء عليه تحدد كفاءتهم التواصلية[2].

وإذا تتبعنا مهام التداولية فإنها تتلخص فيما يلي[3] :

. دراسة استعمال اللغة، التي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، لكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محددا صادرا من متكلم وموجها إلى مخاطب محدد بـ لفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد.

. شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

---

[1] نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ الإجرائية، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 28، 29، 30.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 26، 27.

. بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر.

. شرح أسباب فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات.

وعليه فإن بعض الدارسين يعولون على التداولية في تحقيق مجموعة من الرهانات تعبر عنها الأسئلة الآتية :

. كيف نصف الاستدلالات في عملية التواصل، علما بأن الاستدلالات التداولية غير معقلنة وربما كانت غير مقنعة في كثير من الأحيان ؟.

. ما هو نموذج التواصل الأمثل ؟ (أهو الترميز أم الاستدلال ؟).

. ما هي العلاقة بين الأنشطة الإنسانية الآتية : اللغة والتواصل والإدراك ؟ وما هي العلاقة بين الفروع المعرفية المشتغلة في هذه الأنشطة (أي علم اللغة وعلم التواصل وعلم النفس المعرفي) ؟.

وإذا تتبعنا امتداد مجال اللسانيات التداولية ومشاغلها فإنها تشمل دراسة المفاهيم الأساسية التالية : حكم الحديث والافتراض المسبق Présupposition والتفاعل Intéraction [1].

1 . حكم الحديث لغرايس : لئن كان أوستين وسورل قد شحذا مفهوم الاصطلاح Convention الذي يحدد ويكفل القوة الإنشائية لفعل الكلام فإن غرايس قد اقترح مفهوما أعم يمكن أن يشتغل بمعزل عن فعل الكلام، كما يمكنه أن ينظم التواصل، أي نوعا من السلوك العقلاني للفرد، كما يؤسس مبدأ التعاون داخل التبادل التعاوني حول مقاصد المشاركين، وهذه المقاصد ليست

[1] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 33، 34.

في الواقع صريحة بين أطراف التبادل، والحال إنها عبارة عن عناصر خفية تعتمد في شكل اتفاق ضمني من قبل المتخاطبين الذين يسهرون على مجرى التواصل الحسن بموجب لعبة ذكية من الاستنتاجات.

2 . مفهوم الافتراض المسبق : عند كل عملية من عمليات التبليغ، ينطلق الأطراف (المتخاطبون) من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة، وهذه الافتراضات المسبقة لا يصرح بها المتكلمون وهي تشكيل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية (التبليغية)، وهي محتواة في القول، سواء تلفظ بهذا القول إثباتا أو نفيا، وهكذا لو قمنا باختبار قول ما ويدعى هذا الاختبار اختبار النفي فإن الافتراض المسبق يظل صالحا :

. أغلق النافذة.

. لا تغلق النافذة.

يتمثل الافتراض المسبق في كون النافذة مفتوحة.

إننا في الواقع نميز بين نوعين من الافتراضات المسبقة الدلالية والمنطقية، والافتراضات المسبقة التداولية.

3 . مبدأ التفاعل : لئن ركز دعاة نظرية أفعال الكلام أبحاثهم حول شروط إنجاز الأفعال وتحليلها وتصنيفها، فلقد تبين بعد ذلك أنه من الضروري توسيع مجالها بحيث تشمل التفاعل والحوار، وهذان المفهومان الأساسيان في نظرية التبليغ أولا إضاءة فلسفية سريعة.

لقد خصص جزء هام من التفكير الفلسفي للنظر في هوية "الأنا" الظاهراتية الوجودية، وتستمد هذه الهوية أصلها . حسب كانط . من التفكير الذاتي لـ "الأنا" المتحرر من عرض الواقع

Contingence du réel، في حين يرى هيجل بأن الأنا يستمد هويته من علاقته الجدلية بالآخر وتستلزم هذه العلاقة الجدلية سيرورة تفاعلية بين الأفراد وهي السيرورة التي يتكون فيها الوعي بالذات ويتقوى بالخبرة المتبادلة.

4 . البنية الحوارية : لقد أخذت إشكالية الحوار تستثير اهتمام الدارسين منذ ثلاثين سنة، وهناك عدة مدارس تعنى بهذه القضية.

لقد لاحظ رولي ROULET وهو ينظر في أمثلة مستقاة من اللغة الفرنسية بأن الحوار ينبني على ثلاثة مستويات ذات ترتيبة قوية هي :

. التبادل.

. التدخل.

. الفعل اللغوي.

هذا وبإمكان الحوار أن يتوفر على تبادل واحد أو عدة تبادلات تنهض بإنجاز وظائف ثلاثة أساسية : المبادرة، رد الفعل، المبادرة/رد الفعل.

قد يكون التبادل تأكيدا (التحية، التهنئة) أو إصلاحا (الاعتذار)، كما يمكن أن ينبني في شكل تدخلات موجهة [1].

[1] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 35، 36، 38، 40.

أما فيما يخص موضوع اللسانيات التداولية فقد اقترحت عدة تحديدات تماشت وموضوع البحث، لقد استشرف شيلين لانج (1979) ثلاثة توجهات أساسية. أن اللسانيات التداولية هي في الوقت عينه، علم استخدام الأدلة، ولسانيات الحوار، ونظرية الأفعال اللغوية.

أما موريس (1972) فإنه يرى بأن اللسانيات التداولية هي العلم الذي يعالج العلاقة بين الأدلة ومؤوليها، في حين يرى ريكاناتي وديلر بأنها تخصص يدرس استخدام اللغة داخل الخطاب والسمات المميزة التي تؤسس وجهته الخطابية في صلب اللغة، وأخيرا فإن فان جاك يعتبرها تخصصا يتناول اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتبليغية واجتماعية في نفس الوقت.

وهناك من اللسانيين من يفضل رسم حدود لموضوع البحث بدل إعطاء تحديد قد لا يرضي الجميع، ويقترح فندرليش في كتابه Funkkolleg سلسلة من الأسئلة التي يجب أن تشغل بال اللساني.

. كيف نربط علاقة مع الأشخاص الآخرين بواسطة القول ؟.

. كيف يسهر على بقاء علاقات موحدة سلفا ؟.

. كيف يمكننا التأثير على نشاط وآراء الأشخاص الآخرين ؟.

. إلى أي مدى يمكن اعتبار التلفظات اللغوية كيفيات خاصة للعمل ؟.

. ما هي الشروط الخليقة بجعل عمل يخفق أو ينجح ؟.

المحاضرة السادسة: قضايا التداولية في البلاغة والنقد.

التداوليات والخطاب الأدبي:

تعددت المقاربات والمناهج التي تناولت الخطاب بالدراسة؛ وانفتح الخطاب على صنوف عديدة من هذه المقاربات، وأصبحت « مجوعة التحولات المعرفية والمنهجية التي جدت في نظرية اللغة وأصولها ومستوياتها ووظائفها والفلسفة العلمية الكامنة وراءها تمس بشكل مباشر الخطاب وطرق تحليله ووظائفه المتعددة بشكل كلي شامل مما يجعل أية مقاربة علمية لهذا الخطاب تختلف في محدداتها ونهجها عن المقاربات البلاغية السابقة »[1].

ولعل التداولية بوصفها إستراتيجية لتحليل الخطاب، كانت من هذه الإجراءات التي جدت في نظرية اللغة، بحيث لم تقتصر التداولية على الجانب اللساني في فهم الخطاب، بل حاولت أن تحيط بكل جوانبه، فنجد في هذه المقاربة تداوليات وليس تداولية واحدة؛ إذ نميز فيها بين تداولية صغرى micropragmatique ؛ تتجه نحو السياقات اللغوية الجزئية، وتداولية كبرى macropragmatique؛ تتجه نحو السياقات الاجتماعية، وعن ما وراء التداولية metapragmatique؛ التي تتجه إلى وعي الناس التداولي، وهكذا فالتداولية : « ليست علماً لغوياً محضاً بالمعنى التقليدي ، علماً يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها

[1] صلاح فضل ،بلاغة الخطاب وعلم النص. ص: 21.

وأشكالها الظاهرة ، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ؛ ويدمج من ثمّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة " التواصل اللغوي وتفسيره"»[1].

ولما كانت التداوليات محاولة إلمام بجوانب النص المختلفة، وكانت النصوص الأدبية – وما زالت – الشغل الشاغل للنقاد والدراسين كلٌّ في مجال اختصاصه؛ فإن هناك تقاطع بين النص الأدبي والتداولية؛ أي إن الأدب خطاب تداولي ، كما أنها – أي التداولية – منهج لتحليل الخطاب الأدبي، وهذا واضح في البرنامج التأويلي الذي يستند عليه التفكير البلاغي والديني القديم ، إذ إن « الوعي الحاصل لدى كل من علماء التفسير وعلماء القرآن بالخاصية الموسوعية للمعرفة التفسيرية، وهو وعي لا يضل مضمرا ومستترا عند المفسرين ليتولى علماء القرآن استكشافه وإظهاره بحسب ما ينسجم والمهمة النظرية التي يضطلعون بها. إنه وعي صريح وبارز في أعمالهم، وغالبا ما يفصحون عنه بترجمته في إحدى المقدمات النظرية التي يوطئون بها لتفاسيرهم»[2].

ولعل صفة النصوصية –وخاصة نص القرآن– هي صفة تتميز بها الثقافة العربية كمصدر لإبداعيتها، فالمعروف أن : « الثقافة العربية تتمحور حول "نص – أم" يمكننا النظر إليه بوصفه

[1] مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان ، ط 1 ،2005. ص:16.

[2] محمد الحيرش، النص وآليات الفهم في علوم القرآن دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا،ط1،2013،ص:91.

المولد لعدد لا نهائي من النصوص، هذا النص هو القرآن. وأقرب النصوص إلى القرآن وأكثرها التصاقا به هي النصوص التفسيرية بوصفها إشعاعات مباشرة له وتنويعات عليه »[1].

وبناء على ما سبق، يجري البحث إجراءات تداولية على نص الأدبي بوصفه خطابا وملفوظا لغويا ذا خصوصية متفردة، سواء أكان هذا الخطاب شفويا أم كتابيا، ربطا للفظ بالوظيفة، والسياق، والأداء الإنجازي، فكل قول بخطابية النص الأدبي يجعل من خصوصياته الأخرى مناط بحث وتعالق مع مقتضى الدرس التداولي، نعني المقومات اللغوية المعرفية التي جعلت منه خطابا تداوليا. فما هي هذه المقومات؟ أو ما هو الجهاز المفاهيمي لتداولية الخطاب الأدبي؟.

[1] سيزا قاسم، توالد النصوص وإشباع الدلالة تطبيقا على تفسير القرآن، ضمن: الهرمينوطيقا والتأويل، مجموعة مؤلفين، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط2، 1993م. ص:33.

المحاضرة السابعة: الرؤية التداولية للبلاغة؛ البعد المعياري.

تهتم البلاغة بالمعنى في الخطاب أو في النص الأدبي عموما، غايتها دراسة طرائق إيصال المراد للمتلقي، ومن ثمة التأثير فيه وإقناعه بالحجج المختلفة، وعلى هذا فإن التحليل البلاغي للخطاب يسهم في إبراز مكونه الحجاجي أولا ، ثم إظهار غاياته التأثيرية ثانيا. وهكذ ينبني الفحص البلاغي للنص على أساس التأثير و إيصال المعنى إلى المتلقي، أي إعادة إنتاج الرسالة من خلال فعل المحاجة، وفك شفرة الرسالة لبناء شراكة خطابية ناجحة بين متحاورين.

ولما كانت البلاغة قائمة على مقامية المقال، أو مطابقة الكلام لمقتضى حال الخطاب، فإن المنظور التداولي لها قائم على الإجابة عن أسئلة تفك شفرة ملابسات السياق ومقام الكلام الذي أنتج فيه، من قبيل:- من هو المتكلم الحقيقي؟ إلى من يتوجه هذا الكلام ؟ كيف يتلفظ المتكلم بشيء وهو يريد شيئاً آخر؟ وفي حال كهذه كيف للمتلقي أن يفهم قصد المتكلم؟ فكانت هذه القضايا حقلا تعالج به التداولية الكلام الإنساني ذو الطبيعة الحجاجية الإجتماعية النفسية ، الخاضع لتأثيرات خارجية على عملية الفهم والإفهام وعلى مقاصد المتحدث.

ليكون المنظور التداولي للبلاغة قائم على« النظر في وظيفة الكلام، مثل ما تنجزه اللغة عبر الأفعال الكلامية وهي النظرية الأثيرة في التداولية، ومن خلال تحليل الحمولة الإيديولوجية للغة أو الحجاج من وجه آخر في تحليل الخطاب»[1].

[1] محمود طلحة، التداولية وتحليل الخطاب، نحو تحليل جديد لجنس المقامة، ضمن التداوليات وتحليل الخطاب مجموعة من الباحثين، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع الأردن، ط1،2014. ص:213.

لقد وضع مجموعة من اللسانيين قواعد لسانية تداولية للحجاج؛ ومن أبرز هؤلاء اللسانيين **أزوالد ديكرو Oswald Ducrot**، الذي نظر إلى فعل الحِجَاج على أنه: «فعل محدد بواسطة البنية اللسانية للملفوظات، وضمن العملية الحجاجية يكون استغلال محتمل لبنية دون أخرى، أو لصيغة أسلوبية دون أخرى»[1].ينطلق ديكرو من المحدد اللساني في توصيف الحجاج ثم التنوع في استخدام البنيات اللسانية ؛ذلك أن العملية الحجاجية تقتضي استغلال صيغة أسلوبية دون أخرى، وهذه إشارة غير معلنة عن دور السياق في توجيه البنى الأسلوبية.

وحسب **ديكرو** يكون فعل الحِجَاج فعلا توجيهيا؛ حيث: «يفرض على المخَاطَب نمطاً معيناً من النتائج باعتباره الاتجاه الوحيد الذي يمكن أن يسير فيه الحوار. والقيمة الحجاجية لقول ما، هي نوع من الإلزام تعلق بالطريقة التي ينبغي أن يسلكها الخطاب بخصوص تناميه واستمراره»[2].فهذه عناية لأنماط الحوار الجدلية القائمة بين المرسل والمرسل إليه،وظيفة فالفعل التوجيهي يقوم على توجيه الحوار وفق نمط معين، لينتج قيمة حجاجية هي حصيلة الإلزام بالطريقة التي يجب أن يكون عليها الخطاب، كبنية لغوية تنمو وتستمر وفق ما تحققه من قيم دالة.

[1] Jean Claude Anscombre et Oswald Ducrot , L argumentation dans la langue , Pierre Mardaga,3éme édition ;Belgique .P :14 .

[2] أبو بكر العزاوي، الحجاج في اللغة،مجلة فكر ونقد، العدد61.ص:2.

وهنا يميز **ديكرو** بين وظيفتين من وظائف اللغة وهما **الوظيفة الحجاجية والوظيفة الإخبارية**، حيث يرى أن الوظيفة الإخبارية: «هي وظيفة ثانوية بالنسبة للوظيفة الحجاجية. فادِّعاء وصف الحقيقة لن يكون إذاً إلَّا تزويراً هذا الادعاء لا يكون أكثر من ملامستنا لما هو جوهري وذلك لإحداث الضغط على تصورات الآخر[...] تتغير طبيعتها، عند استعمالنا لها بشكل مباشر داخل بنية مركبة، مما يجعل كينونتها تتغير سيميائيًّا»[1].

وهكذا فالتواصل أساسه الحجاج وليس الإخبار،فكل دعوى بوصف الحقيقة دعوى مزورة تستند على تصور خاص وتحاول إحداث ضغط على تصور الآخر، والبناء اللغوي للخطاب هو الذي يضبط توجهات المتواصلين الحجاجية ألا ، فاللغة بوصفها سلوكا تواصليا ولثراء أبنيتها في اعتقاد ديكرو هي التي تمد الدرس الحجاجي بمادة الدراسة ، ذلك إن «ترابط الأقوال لا يستند إلى قواعد الاستدلال المنطقي وإنما هو ترابط حجاجي؛ لأنه مسجل في أبنية اللغة بصفته علاقات توجه القول وجهة دون أخرى، وتفرض ربطه بقول دون آخر، فموضوع الحِجَاج في اللغة هو بيان ما يتضمنه القول من قوة حجاجية تمثل مكوناً أساسيًّا لا ينفصل عن معناه، يجعل المتكلم، في اللحظة التي يتكلم فيها، يوجه قوله وجهة حجاجية ما»[2]. وهكذا نجد ديكرو يؤمن بأن لكل الملفوظات قوة

[1] Jean Claude Anscombre et Oswald Ducrot , L argumentation dans la langue.P :169

[2] شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، مجموعة مؤلفين،ص:352.

حجاجية ، فالحجاج ليس قوة خارجية تكتسبها اللغة بل هو قوة داخلية كامنة في اللغة يوظفها مستعملوها، وهذا ما أطلق عليه ديكرو «الحجاج في اللغة».

إن ترابط الأقوال ترابط حجاجي وموضوع الحِجَاج في اللغة هو بيان ما يتضمنه القول من قوة حجاجية، فالوظيفة الحجاجية قائمة على البحث في ترابط الأقوال والقوة الحجاجية، وعليه فالحجاج وظيفة من أهم وظائف اللغة، يتقاطع مع وظيفة التواصل باعتبارها من وظائفها كذلك ، ومن ثمة فالحجاج هو التواصل الفعال والناجع، باعتباره يستطيع أن يحدث في الأطراف المتحاججة ضربا من التغيير. وعلى هذا « فإن التوجيه هو الذي يشرع البحث في الترابطات الحجاجية الممكنة، لأن مسوغاتها موجودة في البنية اللغوية للأقوال وليست رهينة المحتوى الخبري للقول، ولا رهينة لأي بنية استدلالية صناعية من خارج نظام اللغة [...] لذلك فإن التداولية المدمجة تبحث في القوانين التي تحكم الخطاب داخليًّا لاكتشاف منطق اللغة»[1].

إن التداولية المدمجة تسعى لاكتشاف منطق اللغة من خلال قوانين الخطاب ،وهذا أكثر ما يميز أعمال **أوزوالد ديكرو وجون كلود أنسكومبر**، فهما يرفضان: «التصور القائم على الفصل بين الدلالة وموضوعها معنى الجملة، والتداولية وموضوعها استعمال الجملة في المقام، من جهة والسعي إلى سبر كل ما له صلة داخل بنية اللغة بالاستعمال التداولي المحتمل من جهة أخرى. فيكون مجال

[1] شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم ،ص:352.

البحث عندهما هو الجزء التداولي المدمج في الدلالة ويكون موضوع البحث هو بيان الدلالة التداولية (لا الخبرية الوصفية) المسجلة في أبنية اللغة وتوضيح شروط استعمالها الممكن»[1].

وتقدم لنا أعمال أزوالد ديكرو –وجون كلود أوسكومبر اتجاها جديدا في الدراسات اللسانيات التداولية الحديثة، فالفضل يعود إليها في رفض التصور القائم على فصل الدلالة التي تبحث في المعنى والتداولية التي تعنى باستعمال اللغة في المقام، فهما يعتقدان أن المسألة كلها منوطة ببنية اللغة، فاللغة هي الحاملة للشق التداولي الذي يكون مدمجا في الدلالة، وبالتالي « يكون موضوع البحث هو بيان الدلالة التداولية المسجلة في أبنية اللغة ون\توضيح شروط استعمالها الممكن»[2].

فديكرو وأوسكمبر يتصوران أن الملفوظات تحتوى على بعض الخصائص التي تحدد قيمتها التداولية، وعليه يجب أن يدمج المظهر التداولي في الدلالة، **فالتداولية المدمجة** تبحث في الجوانب التداولية المسجلة في بنية اللغة ودلالة الجملة لاستخراج الأشكال اللغوية ذات القيمة التداولية[3].

وبناء على هذا يبني الباحثان تحليلهم للحجاج على اللغة ، فهو موجود في بنية اللغة ذاتها، وليس فيما يحتويه الخطاب من بنيات ظاهرة وخفية، فتحول حينها الحجاج إلى وسيلة وإلى منتهى في

[1] شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم ، 351.

[2] ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر المرجع نفسه، ص: 354

الوقت ذاته ؛ حيث « يكون بتقديم المتكلم قولا ق1 (أو مجموعة أقوال) يفضي إلى التسليم بقول آخر ق2 (أو مجموعة أقوال أخرى) »[1] .

وبيان هذا أنه سواء أكان القول الثاني (**ق2**) صريحا أم ضمنيا، فإنه مبني على عملية قبول الحجة المتضمنة في القول الأول (ق1) وهذه العملية تسمى عمل محاجة. « فالمحاجة انجاز لعملين هما: عمل التصريح بالحجة من ناحية وعمل الاستنتاج من ناحية أخرى، سواء كانت النتيجة مصرحا بها أو مفهومة من ق1 »[2].

ولا يمكن اعتبار "**عمل المحاجة**" محض "**استدلال**"، فثمة فرق بينهما جلي، حيث « يقوم القائل "م" الذي يقول القول "ق" بعمل استدلال إذا أحال، في الوقت نفسه الذي يقول فيه "ق" على حدث معين "س"، يقدمه على أنه نقطة انطلاق لاستنتاج، يؤدي إلى عملية قول "ق" »[3]، وهكذا فالاستدلال هو في أساسه ربط المتكلم آرائه واعتقاداته بحالة الأشياء في الكون وعمل ، أما عمل المحاجة فهو عملية متضمة في الخطاب نفسه ولا يستند إلى أي حدث في الكون الخارجي، أي أنه وليد اللغة، **فالحجاج خاصية لغوية دلالية وليس ظاهرة مرتبطة بالإستعمال في المقام**[4].

[1] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن.ص 36.

[2] نفسه.ص:38.

[3] شكري المبخوت ،نظرية الحجاج في اللغة .ص 361.

[4] نفسه ص 362

إن الحجاج عمل لغوي أي أنه يتحقق من خلال بنية الأقوال لا من خلال مضمونها الإخباري، فهو – حسب الباحثين – نتاج تتابع ق1 و ق2 تتابعا صريحا أو ضمنيا، أو تتابع الحجة مع نتيجتها ، حيث يقولان : « إنه من أجل أن يكون ق1 حجة تفضي إلى ق2، لا يكفي في ق1 من الحجج – في مستوى المضمنون– ما يفضي إلى التسليم ب ق2. إذ ينبغي أن تشتمل البنية اللغوية في ق1 على بعض الشروط التي بشأنها أن تؤهل ق1 هذا، لكي يمثل في خطاب ما حجة تفضي إلى ق2»[1]، وبالتالي يمكن القول أن الأقوال لا تترابط حجاجيا عن طريق قواعد الاستدلال المنطقي، ذلك أنها تستند إلى أبينة اللغة ، التي توجه الملفوظات حسب مقامها المحدد ، ليكون موضوع الحجاج في اللغة هو إظهار مظامين القوة الحجاجية في القول ، باعتبار القوة الحجاجية مكونا أساسيا لا ينفصل عن المعنى الذي تطرحه هذه اللغة، مما يجعل المتكلم في اللحظة التي يتكلم فيها يوجه قوله وجهة حجاجية معينة[2].

ويطرح الحجاج التداولي مفهوما مهما في تحليل الخطاب هو مفهوم:**الاقتضاء أو عمل مقتضى Acte présupposé** ، و هو مفهوم يشمل ما ينقله القول إلى المخاطب بصفة ضمنية ، على نحو ما في المثال الآتي : " أصبحت ثريا " ، فالاقتضاء هنا يعني أن المخاطب " لم يكن ثريا "، و هذا ما يفهمه المخاطب بداهة، و للاقتضاء مظهرين آخرين هما[3] :

[1] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، ص 37

[2] ينظر: شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة. ص 352

[3] نفسه، ص 372 ... 375.

– الاقتضاء جانب مشترك بين المتكلم والمستمع ،إذا عبر المقتضى في خطاب المتكلم عن موقفه الشخصي لغويا ، حيث يقدم الاقتضاء على أنه جانب مشترك بينه و بين المخاطب، و بما أنه مشترك فإنه لا يمكن إلا قبوله .

– يحاول الاقتضاء في الجدل إدخال المخاطب ضمن عالم اعتقادات المتكلم، فهو يجعل المتكلم يأسر المخاطب في عالمه، يقبل مستلزماته على نحو يمنعه من رفضه أو التساؤل عنه.

ويحصر ديكرو وأوسكمبر هدف الحجاج في **التوجيه L'orientation** ، وذلك عبر مستويين[1]:

- مستوى السامع فغاية الخطاب التأثير في السامع، أو مواساته أو إقناعه أو جعله يأتي عملا ما، أو إزعاجه أو إحراجه وغير ذلك.
- مستوى الخطاب:" إن المحاجة من أجل الحصول على النتيجة " ن " بواسطة " أ" إنما هي في نظرنا ضرب من تقديم" أ" على أنها ينبغي أن تؤدي بالمتلقي إلى استنتاج " ن"، وجعل " أ" تعلة لاعتقاد " ن".

وهكذا يمكن القول أن الحجاج عند الباحثين قائم في جوهر اللغة.بشكل شمولي حيث يصبح كل قول هو قول حجاجي، وهذا يعنى أن الحجاج من هذا المنظور عملية بنيوية نصية/ خطابية، لا تتعامل مع

[1] عبد الله صولة ، الحجاج في القرآن ، ص 39.

خارج اللغة، ففي ضمن هذا الداخل اللغوي تحيل اللغة على ذاتها، فهي تعكس عملية قولها بحيث يكون معنى القول هو« ما ينقله من وصف وتمثيل لعملية قول ذلك القول»[1].

وفي إطار حقل التداوليات المدمجة يدعو **أزوالد ديكرو** من خلال تحليله لمجموعة من الملفوظات تحليلا دلاليا وتعقبه لآثارها الإنجازية، إلى إدخال ثلاثة مكونات لسانية ضمن الوصف الدلالي description sémantique هي:

1- «أن نسند للمقولات محتويات مخصوصة بواسطة علامات الأفعال de marqueurs d'actes من بين هذه الأفعال ذات الازدواج الدلالي أفعال الاقتضاء، ومن بين المحتويات، المحتويات الواقعة في العلاقات.

2- أن نُحَول المحتويات بواسطة حساب مؤسس على القوانين الحجاجية، قوانين النفي، وقوانين الخفض.

3- أن نستنبط، انطلاقاً من التحويلات التي تمت في الوجهة الحجاجية الشاملة للملفوظ، الموجهة إلى إنجاز فعل للحجاج، نتيجة محددة»[2].

[1] شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة. ص 352.

[2] Jean Claude Anscombre et Oswald Ducrot , L argumentation dans la P.langue: 49

وهكذا نجد ديكرو يبحث في الوصف الدلالي للملفوظ انطلاقا من أفعال الإقتضاء، ذلك أن اللغة لا تحقق وظيفتها التداولية إلا إذا كانت الملفوظات قد وضعت خلاف الأصل اللغوي التي وضعت له، وهذا من خلال الإشارات والتلميحات في التعبير ، ومن ثمة يصبح الفعل الإقتضائي تقريبا لماهية الوصف الدلالي التداولي للملفوظات.

أما الحجاج فهو صنف خاص من العلاقات المتضمنة في الخطاب والمدرجة في اللغة، ضمن المحتويات الدلالية. وفق علاقة تدرجية قابلة للقياس بالدرجات ، أي أن تكون العلاقة الحجاجية المتضمنة في الخطاب والمدرجة في اللغة واصلة بين السلالم الحجاجية*، ذلك أن أ. ديكرو يرى بوجود قوة حجاجية لكل الملفوظات، أمّا ترتيبها الحجاجي فمرتبط بما يسميه «**موجّه القوة**»؛ لذلك وضع نموذج السلم الحجاجي بقوله: «نقول عن متكلم وضع ملفوظين ف1، ف2 في الترتيب الحجاجي باعتبارهما حجتين بتوجيه من الملفوظ «م»، نفرض مثلاً مجيء زيد وكذلك عمرو قد يبدي نجاحاً في الاجتماع. في هذه الحالة يمكن القول: إن الملفوظات مجيء زيد، ومجيء عمرو ظهر في شكل تراتب حجاجي موجّه بواسطة نجاح الاجتماع »[1].

* السلم الحجاجي هو فسم حجاجي موجه ، أي أن ترتيب قوة الحجج إلى أقسام يمثل السلالم الحجاجية. ينظر،جاك موشلار،آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية،ص:298.

[1] Oswald Ducrot , Les échelles arguentatives ,Editions de minuit,paris ,1980.p :17 .

ولعل البعد التداولي للحجاج يتعدى اللغة والملفوظ إلى طابعها الحواري التواصلي ، ذلك أن **سْكوت جاكوبس Scott Jakobs** يحدد ماهية الحجاج بكونه: «عملية تكييف للمبادئ الحوارية العامة،مع متطلبات وظيفة خاصة، وهي وظيفة إدارة الخلاف، ذلك أن الحوار -كأي نسق- يتطلب آليات تنظيمية، تواجه القضايا الخلافية، بوضع الحجة في محيط الخلاف المفتوح أو المتضمن أو المسقط، وإعطائها وظيفة تداولية، ما دام الخلاف له علاقة بين الأفعال اللغوية الحوارية، أيًّا كانت القضايا المرتبطة بهذه الأفعال»[1].

فكل وظيفة لإدارة الخلاف هي حجاج، وذلك وفق تكييف المبادئ الحوارية مع هذه الوظيفة، وكذلك بوضع الحجة ببعدها التداولي المرتبط بالأفعال اللغوية والحوار، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الحجاج ونظرية أفعال الكلام، فالحجاج في توصيفه المجرد هو بنية استدلالية تميز الخطاب الحجاجي عن باقي الخطابات الأخرى، وفي كل دراسة لهذه البنية الاستدلالية الإقناعية رصد للأفعال الكلامية التي لها سياق ومقام مشترك بين المتكلم والمتلقي المشاركان في الوظيفة الحوارية التواصلية،مع أن «من أفعال اللغة المتداولة في الحجاج هناك الأفعال «العرضية» التي تستعمل -حسب أوستين Austin- لعرض المفاهيم، وبسط موضوع، وتوضيح استعمال كلمات وضبط مراجع، مثال ذلك: أكد، أنكر، أجاب، واعترض، وهب، ومثل، وفسر»[2].

[1] عبد الله صوله، الحجاج في القرآن.177.

[2] بن أحمد عالم فايزة، الحجاج في اللسانيات التداولية دراسة لنماذج من القرآن الكريم.ص: 51 .

ويواصل **ديكرو Ducrot** توضيح هذا بقوله: «لقد انطلقنا من ملاحظة عامة أنه كثير من الأفعال الكلامية لها وظيفة حجاجية، توجه المتلقي إلى نتيجة محددة، أو تصرفه عنها. حين نبتعد قليلاً عن العمومية يمكن أن نقول: إن الوظيفة الحجاجية تحمل علامات داخل الجملة نفسها: منها القيمة الحجاجية لملفوظ ما، فهي ليست فقط نتيجة المحمولات الخبرية له، ولكن الجملة يمكنها أن تحمل عدة دلالات وعدة صيغ أسلوبية، والتي بالإضافة إلى محتواها الإخباري يمكنها أن تدلي بتوجيهات حجاجية للملفوظ، حيث تعمل على توجيه المتلقي وجهة دون أخرى»[1].

أما **فان إيمرين Frans Van Eemren** فإنه يحدد موقع الحجاج داخل التداوليات بدمجه له مع نظرية الأفعال الكلامية وتحليل المحادثة والخطاب، والجدل الصوري داخل نموذج نظري أطلق عليه اسم "نظرية الحجاج الجدلي"، ويضبطه بأنه: «نموذجاً مثاليًّا للمحادثة الخلافية، يوجّه مراحلها، ويوزّع الأفعال اللغوية عبر هذه المراحل، وينظم تفاعلاتها، ويشكل شرطاً أساسيًّا لبناء معياري نسقي للخطاب يسمى التحليل الجدلي»[2].فالحجاج التداولي حسب إيمرين بناء جدلي، فهو: «فعلاً لغويًّا مركباً، يتكوّن من مجموعة من الإثباتات الموجَّهة لتبرير أو دحض رأي، ولاقناع حَكَم عقلاني يتفاعل بكيفية معقولة، مع درجة مقبولية وجهة النظر المطروحة»[3]. ليكون الحجاج في التحليل

[1] Oswald Ducrot , Les échelles arguentatives ,P :15

[2] محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،2005.ص:118.

[3] نفسه،119.

الأخير بناء استدلالي داخلي وخارجي، حيث «يتميَّز بنوع من الاستدلال الداخلي من خلال الأشكال المختلفة للبنى الداخلية له، وكذلك بنوع من الاستدلال الخارجي من خلال الأثر التكلمي الذي يعقد معه»[1].

ويمكن القول أن الحجاج بعده برهنة لغوية غرضها الإقناع يعد من أهم المفاهيم النظرية والعملية للمصطلحات المحورية للدرس التداولي الحديث، فالحجاج التداولي يرتبط بالجدلية كما عند فان إيرمن أو بتحليل المحادثة كما هو عند جاك موشلار، أو بالتداولية المدمجة كما هي عند ديكرو ، أو بالمنطق التداولي والتداولية الإجتماعية[2].

[1] Patrick Charaudeau ,Dominique Mainguneau , Dictionnaire d analyse du discours, édition du seuil, Paris ,2002 .P :14

[2] ينظر كريستيان بلانتان، الحجاج،ص25، 26.

المحاضرة الثامنة: التداولية والظواهر البيانية؛ الأبعاد التداولية للكناية.

يمثل نظام النقل الدلالي بين طرفي التواصل في المقاربة التداولية، بعدا بيانيا بامتياز؛ فهو يضم المجاز بوصفه استعمالا دلاليا غير حقيقي، ندركه من خلال نشوء عدم الملاءمة بين عنصرين في تركيب علاقتهما الدلالية، ويضم الإستعارة بوصفها اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة، وكذلك المجاز الرسل الذي يعد وجها بيانيا مبنيا على التوتر بين الحقيقة و الإنحراف أو الانتهاك الدلالي.

وأما الكناية التي هي التلفظ بشيء للدلالة على غيره؛ أي نقل دلالي عن صفة وعن موصوف وعن نسبة، فهي تحتاج إلى متلق يفهم القصد، وهو ما عبر عنه الدرس التداولي المعاصر بمسمى الإستلزام الحواري، فاستنادا إلى الوظائف الست التي أقرها رومان جاكبسون Roman Jakobson، فإنه لا يستقيم النص خطابا إلا بها، فالمرسل وظيفته انفعالية، والمرسل إليه وظيفته تأثيرية، والرسالة وظيفتها جمالية/شعرية، والمرجع وظيفته مرجعية، والقناة وظيفتها إيصالية، واللغة وظيفتها وصفية تفسيرية، وهذا النموذج التواصلي لهذا اللغوي يحقق للنص الأدبي تواصليته.

والملاحظ أن التواصل في هذا النوع من الخطاب يكون ملفوظا، ومن هنا تثير الملفوظات التخاطبية جملة من الإشكاليات على مستوى التداول والتواصل والتخاطب، ذلك أن الأدب وبعده ظاهرة تخاطبية بين المتكلم والمخاطب يثير عدة قضايا، إذ إن النص في سلوكه الإبداعي يوظف الأمثال، والحكم، والشعر، والازياح والتضمين والتلميح، والأسطرة، بل ويلجأ إلى القواعد النحوية والدلالية واللسانية. وهكذا يصبح خطاب تواصلا وتخاطبا وتبادلا، بل صار النص الديني بمقتضاها

« مفهوما يجاوز الحقل الديني، ليدرك حقولا معرفية أخرى، إذ لم يعد آلة مقصورة، بل غدا منفذا مفتوحا يمد الإنسان بأسئلة تستجمع من أعماقه وتستمد من دواخله، يؤول بها وجوده، ويقرأ من خلالها ممكنة: نصا مكتوبا أو قدرا غائما»[1].

ولما كان الأدب : تخطابا / محادثة / تواصلا ، فإن التخاطب من المنظور التداولي ينبني على مجموعة من المبادئ، التي جمعها الفيلسوف والتداولي الأمريكي "بول غرايس"(Paul Grice) اشتهرت بـ"حكم المحادثة"، وهي مقاربة لإنتاج الجمل وتأويلها، وفق مفهومي الاستلزام الخطابي convrsational implicature ومبدأ التعاون co-operative principle ، وهي مبادئ مبثوثة في ثنايا محاضرته المعنونة بـ" محاضرات في التخاطب" وفي مقالته الشهيرة" المنطق والتخاطب".

فأما الاستلزام الحواري فهو المعنى المشتق من السياق الدال على معنيين آخرين، مثل "لا تنه عن خلق حسن وآمر بالمعروف"، ففي الجملة فعلين لغويين هما: النهي والأمر، يستدل عليهما بقرائن بنيوية؛ هي لا الناهية وصيغة الأمر افعل، والاستلزام الحواري هنا هو النصيحة، وهو معنى مشتق من المعنيين السابقين دل عليه السياق، في حين يقوم مبدأ التعاون على المقولة التي يتشارك فيها القائل والمتلقي بهدف فهم الخطاب وهي: "ليكن انتهاضك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض

[1] علي الشبعان، الحجاج والحقيقة والتأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2010م، ص: 76.

منه"، ثم فرّع غرايس هذا المبدأ العام إلى مجموعة من القواعد التخاطبية التي أريد منها ضبط الحوار وتوجيهه بما يسمح للمتحدث وللمخاطب من تواصل ناجح.

وقد قسم غرايس هذا المبدأ إلى أربعة أقسام هي الكم، والكيف، والعلاقة، والجهة، وقد صاغها وترجمها الباحث طه عبد الرحمن في كتابه "اللسان والميزان أو التكوثر العقلي" على النحو الآتي[1]:

1-قاعدتا كم الخبر :

- لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.
- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

2-قاعدتا كيف الخبر:

- لا تقل ما تعلم أنه ليس صادقا أو ما تعلم كذبه.
- لا تقل ما ليست لك عليه بينة أو دليل يثبت صدق قولك.

3- قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال:

- ليناسبك مقامك أو مناسبة الكلام للسياق الاستعمالي.

4- قواعد جهة الخبر:

- لتحترز من الالتباس.
- لتحترز من الإجمال.

[1] طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1998م، ص: 237،238.

- لتتكلم بإيجاز.
- لترتب كلامك.

وهكذا يمكن للتحليل التداولي أن يتعامل مع الخطاب بوصفه بنية تخاطبية/تواصلية بين طرفين، يجمع بينهم سياق هو المحدد لنوع التخاطب التداولي. يبسط تطبيقاته العملية على الخطاب انطلاقا من اعتباره استلزاما حواريا، يجمع بين الدلالات الصريحة والضمنية؛ حيث يتعلق الاستلزام الحواري بالدلالات الضمنية التي يقتضيها سياق التلفظ، بنقل الكلام من حيزه الحرفي والقضوي المباشر إلى المعنى الحواري الاستلزامي غير المباشر، الذي يتحكم فيه السياق التداولي ؛ بمعنى أن الجمل الخطابية قد تحمل معاني صريحة أو ضمنية ؛ صريحة حين تحمل محتوى قضوي وقوة إنجازية حرفية وهو معنى مباشر وصريح، ضمنية حين تكون إما ذات معنى عرفي يتعلق بالإحالة والدلالة المنطقية، ومعنى حواري ؛ أي تجمع بين الاستلزام (الدلالة المنطقية) والمعاني الحوارية(استلزام حواري).

والملاحظ على الاستلزام الحواري أنه لا ينفصل عن نظرية الأفعال الكلامية ؛ ذلك أن: « ظاهرة الاستلزام الحواري دُرست، بعد كرايس، في إطار نظرية الأفعال اللغوية على أساس أنها ظاهرة تعدد الأفعال اللغوية بالنسبة للمحتوى القضوي الواحد، يصنف سيرل الجمل، من حيث عدد الأفعال اللغوية المواكبة لها، صنفين: جملٌ يواكبها فعل لغوي واحد، وجملٌ يواكبها أكثر من فعل لغوي واحد. في حالة مواكبة فعليين لغويين اثنين للجملة الواحدة، يميز سيرل بين الفعل اللغوي المباشر والفعل اللغوي غير المباشر، بين الفعل اللغوي الحرفي المدلول عليه بصيغة الجملة ذاتها والفعل اللغوي

المفاد من المقام »[1]، فالاستلزام الحواري هو المعنى المشتق من السياق الدال على معنيين آخرين؛ مثل "لا تنه عن خلق حسن وآمر بالمعروف". ففي الجملة فعلين لغويين هما: النهي والأمر، يستدل عليهما بقرائن بنيوية هي: لا الناهية، وصيغة الأمر افعل(وأمر). والاستلزام الحواري هنا هو النصيحة، وهو معنى مشتق من المعنيين السابقين(النهي والأمر) دل عليه السياق.

ويرى الباحث أحمد المتوكل بأن فلاسفة اللغة العادية لم يهتموا بقضايا أخرى من: « تداوليات اللغة الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة عنايتهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال اللغوية والاستلزام الحواري. هذه الجوانب المغلفة في الدرس الفلسفي هي أنواع العلاقات الإخبارية القائمة بين مكونات الجمل. فبالإضافة إلى العلاقات الدلالية كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة، والعلاقات التركيبية كالفاعل والمفعول، تقوم بين مكونات الجملة علاقات تداولية كالمبتدأ والذيل والمنادى والمحور والبؤرة والمعطى والجديد وغيرها »[2].

وفي ضوء مفهوم الاستلزام الحواري المتعلق بالتحليل التداولي للخطاب، يمكننا تصنيف الجمل اللغوية إلى جمل صريحة المعنى ذات أفعال قضوية وذات قوة إنجازية، ومعاني ضمنية إحالية وعرفية ومنطقية. فيكون الاستلزام الحواري استكشافا للمعاني الإنجازية المتضمنة في السياق أو المقام، انطلاقا مما تمده التداوليات الوظيفة من أدوات فاحصة للأدوار التركيبية النحوية، والأدوار الدلالية والتداولية، مع تصنيف أفعال الخطاب إلى أفعال تلفضية وأفعال قضوية وأفعال اقتضائية وأفعال عرفية غيرها.

[1] أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية. ص: 30.

[2] نفسه، ص: 32.

ولعل الحوارية هي دلالة الملفوظ الخطابي في تموضعه بين متحاورين ومتخاطبين، فهي التي تقوم على تنسيق العلاقات بين المتحاورين وعلى تبادل الملفوظات بينهما، فهي إذن: « مكون لكل كلام، وتعرف كتوزيع لكل خطاب إلى لحظتين تلفظيتين توجدان في علاقة حالية، ويقدم المبدأ الحواري من خلال الحدود الآتية: كل تلفظ يوضع في مجتمع معين لابد من أن ينتج بطريقة ثنائية، تتوزع بين المتلفظين الذين يتمرسون على ثنائية الإصاتة وثنائية العرض، على حد تعبير فرانسيس جاك، وإن كل كلام إلا مالكان تقريبيان، وربما كان من المضبوط القول بأن سيدة الكلام الحواري هي العلاقة التخاطبية ذاتها»[1]، فكل كلام حوار له مالكان أو أكثر، وكل حوار تتحكم فيه علاقات تخاطبية.

ولما كان كل تلفظ حوارا ،كانت الحوارية أقساما حسب أقسام الخطاب نفسه، حوارية فلسفية ، وحوارية أدبية ، وحوارية سياسية دينية وغيرها ، وهي أيضا حوارية صريحة أو مضمرة، وحوارية متعددة الأصوات، أما على مستوى تحققها فإننا : « نجد في الدرجة الأولى أنها تمنح للتلفظ طبيعة نسبية تفاعلية. وتحكم في الدرجة الثانية عند المتكلمين – وأكثر في اللحظات التلفظية – نشاطين لا يفترقان عن إرادة القول والفهم : في الدلالة والفهم، حين تكون العلاقة التخاطبية غير متعادلة أو حين تكون موضوعا لنفي صراعي في الخطاب. وتحكم الحوارية في الدرجة الثالثة الدلالة العميقة للتلفظ: مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية، وتعد أثار الحوارية في مفهوم المتكلم هامة بصفة خاصة؛ إذ تلغي استقلال الفاعل المتكلم تجاه الدلالات

[1] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية.ص:112.

الموصلة. ويحيل التحليل المتعالي، في علاقة بهذا لا على الفاعل، بل على العلاقة التخاطبية نفسها»[1]، فتتحقق الحوارية في الدرجة الأولى بأنها تمنح التلفظ تفاعلية. وفي الدرجة الثانية الدلالة والفهم، وفي الدرجة الثالثة الدلالة العميقة للتلفظ: مادامت الآلية الإحالية والمضمون القضوي، والقوة الإنجازية للجملة في وضعية تخاطبية.

وهكذا نصل إلى أنّ حوارية خطاب الأدبي تتضمن قوة إنجازية ، وحوارية متعددة بكثير من الأطروحات والإيديولوجيات، ووجهات النظر، بل تعددا في الرواة المتحاورين، وتعددا في الأساليب، وتعددا للأصوات مابين صوت الفقيه واللغوي النحوي والشاعر والمثل السائر، فعندما « يعمد المتكلم إلى اتخاذ موقف لا يدل على التبني لما يقول فإن هذا يؤدي إلى خلق مفارقة واضحة، وقد يتم ذلك عن طريق علامات التنصيص....عندما نذكر كلمة أو عبارة برمتها بهذا الطريقة فإننا نضفي عليها التخصيص لجماعة معينة أو شخص محدد »[2].

[1] جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، مجلة العربية والترجمة،المنظمة العربية للترجمة، لبنان، العدد 9، 2012.ص ص: 97 ،98.

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص. ص ص:94،95.

المحاضرة التاسعة: الأبعاد التداولية للإستعارة.

ليست الإستعارة مجرد إبدال معنوي، أو نقل للمعنى بشكل ترميزي، ولكنها تعبير عن المحتوى الدلالي للمفهوم وحمل للشحونة المعنوية للكلمة، فهي تحمل مفاهيم أساسية تتشكل بفضلها: مفهوم الإنطلاق (بداية اللفظ المجرد معنويا)، ثم المقوم الغائب في اللفظ، ثم مفهوم الوصول بوصفه فكرة تنتهي لها دلالة اللفظ.

والحال هذه؛ تتشعب الرؤية التداولية للإستعارة، بتشعب الزوايا والمفاهيم التي تحتويها الإستعارة، فهي وسيلة تواصلية لها مستوى بلاغي ومستوى دلالي، ينظر لها التداوليون من منظور المعنى بين الحرفي والتواصلي، أو لنقل هي جانب من مفهوم تداولي شامل هو مفهوم التأويل التداولي، الذي يعالج ارتحالات المعنى بين السياقات المختلفة.

إذ إن للملفوظ فضاءات مبهمة من الدلالات العائمة والأفكار الضمنية التي تخفي جملة من الرموز والشيفرات*، متميزا بهذا عن جل الأنواع الخطابية الأخرى ، مخفيا نظاما تأويليا مبنيا على المقاصد والسياقات الوظيفية، ومن ثمة فهو متعلق بمبدأ التأويل السياقي والتداولي الذي يرتبط:« بما يمكن أن يعتبر تقييدا للطاقة التأويلية لدى المتلقي باعتماده على خصائص السياق، كما أنه مبدأ

* يرى روبول وموشلار أنّه ليس مجرّد فكّ الشّفرات يعطي للغة إنتاجيتها، فاستعمال اللغة لاينحصر في عملية الترميز أو فك الرموز بل يمتد إلى الاستدلال بعده مفهوما تداوليا، فاللّغة تُنتَج وفق مسارات استنتاجيّة تستند إلى استراتيجيّة المؤوّل، وتستغلّ القدرات البشريّة العامّة وغير الخاصّة باللّغة سواء عند الإنتاج أو عند التّأويل. ينظر آن ربول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ص:22.

متعلق أيضا بكيفية تحديد الفترة الزمنية في تأويل مؤشر زمني مثل:" الآن"، أو المظاهر الملائمة لشخص محال إليه بالاسم " محمد" مثلا. ويقتضي هذا وجود مبادئ في متناول المتلقي تجعله قادرا على تحديد تأويل ملائم ومعقول.... في مناسبة قولية معينة. إن أحد هذه المبادئ هو التأويل المحدد الذي يعلم المستمع بألا يُنشأ سياقا أكثر مما يحتاجه من أجل الوصول إلى تأويل ما؛ فبهدف تقييد التأويل، يضطر المتلقي إلى اعتبار ما تقدم خاصة»[1].

ويقتضي الإجراء التأويلي التداولي النظر في الخطاب بعده نصا خاضعا لمقصد معين وسياق معين، بحثا عن المعنى، وتحريكا للفاعلية الذهنية التي من شأنها كشف الآليات اللغوية، والمنطقية، والرمزية، والمجازية الموصلة للفهم الدقيق للمعنى، فكل فعالية ذهنية هي:« نشاط فكري إنساني يتوقف عليه تشكيل المضمون، وتجسيد الفهم، ويسهم في الإنجاز المعرفي، كما يسهم في عملية التواصل، فهو إجراء يعطي المعنى للأشياء بطرق مختلفة»[2]، ومن ثمّ فالتأويل التداولي **يتوسل بالفاعلية الذهنية في بناء مضمون الخطاب وفهمه**، بل للتواصل معه وتلوينه بمعانيه المحددة. ولعل هذه الوسيلة التي ينتهجها التأويل التداولي تعمل وفق مرحلتين أساسيتين:

ـ البناء الطبيعي للنشاط الخطابي، القائم على التدرج في اكتمال المعنى من الكلمة إلى المفهوم، ثم التعبير والنص، أو وحدة خطابية أكبر، ثم الخطاب، فموضوع التواصل نفسه.

[1] محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،1991. ص:56.

[2] أحمد كروم، الترجمة والتأويل التداولي، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 4، المجلد 41،أبريل يونيو 2013. ص:200.

ـ فعل المؤول الذي ينقل الخطاب من درجة صفرية إلى حركية دينامية ، تسمح له بفهم ما يقوله المتكلم والتواصل معه قبولا أو رفضا.

إن التأويل بعده جزءا من الدرس التداولي، يطرح عددا من القضايا في ميدان تحليل الخطاب وفهمه، خصوصا في جوانب تصل نص بالآليات المنهجية والعملية في التحليل التداولي، من قبيل: السياق الافتراضي Default context ، قصدية المتكلم The speaker intended ، دينامية المعنى Dynamics of meaning ،الملاءمة والاختيار Selction & Relevence، الاستلزام الخطابي conventional Implicature.

وأما المعاني التي هي مدار التأويل، فيمكن أن نميز في المعاني الخطابية بين معانٍ حرفية قائمة على المباشرة والتقريرية، ومعانٍ سياقية قائمة على الإيحاء والاقتضاء والاستلزام الحواري؛ على اعتبار أنّ المعنى الحرفي والمعنى السياقي يعملان « على مشكل الحدود بين الدلالة والتداولية، من خلال الاختلاف بين فكرة المعنى الحرفي والسياق المنعدم ، لقد دعم سيرل فيما يخص هذه النقطة أطروحات متطرفة ظاهريا.إذ يقوم أساس ما يقول به سيرل على شروط تطبيق مفهوم المعنى الحرفي. ويدعمه كون المعنى الحرفي لجملة ما،لا يعني عدم وجوده،بل نسبيته، بالنسبة لتصعيدات سابقة، يطلق عليها التصعيدات السياقية، وذلك خارج كل ما يعترف به عادة، في خضوعه للسياق؛ أي الإشارية.....ويقوم غرض سيرل على الطرح موضع تساؤل للفكرة التي يمكن بها،بالنسبة لكل جملة إدراك المعنى الحرفي لهذه الجملة، في استقلال عن بعض السياقات، كيفما كانت.وندعم كون مفهوم المعنى الحرفي لجملة ما،لا يجد تطبيقه عامة، إلا بالنسبة لمجموع التصعيدات السياقية....ويعبر عن

المفهوم الذي سأركز عليه في بعض الأحيان، بقولنا إن المعنى الحرفي للجملة ما هو المعنى الذي نجد لهذه الجملة، وفي سياق الصفر،أو في سياق منعدم.وتقوم الإستراتيجية المتبعة عند سيرل على اعتبار الجمل،التي يظهر أنها تكون حالات مسعفة للفكرة، التي يكون المعنى الحرفي بموجبها مستقلا عن السياق، وتوضح نسبية تطبيق مفهوم المعنى لجملة ما، في كل حالة، فيما يخص تصعيدات سياقية»[1].

وهكذا، فالجملة الخالية السياق عند سيرل هي الجملة المالكة للمعنى الحرفي، جملة تحمل لغة عادية لا انزياح فيها، تحيل على الواقع وتحمل الإخبار أو الأمر أو الالتزام والتصريح،أما المعنى السياقي فلا يتم إلا بوضع الجمل واللغة في سياقها المحدد أو ما يسمى التصعيدات السياقية كالتضمين والاستلزام الحواري.

وتأسيسا على ذلك، لابد من التمييز في الخطاب بين المعاني الحرفية بطابعها الخبري و القضوي، وبين المعاني السياقية بطابعها الإنجازي والوظيفي السياقي، أي إن **محلل خطاب ينتقل لا محالة من مستوى دلالة الخطاب إلى مستوى تداول الخطاب ذاته،** مستعينا بالبيئة الثقافية، وأبعاد هذا الخطاب الزمكانية والسياقية، بمفهوم التداولية الانتقال من المعنى القضوي إلى الاستلزام الحواري.

[1] فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية،ص:75.

المحاضرة العاشرة: التداولية والنقد الأدبي.

تحقيق التداولية بعدها أفقا للنقد:

إن المتأمل في المنظومة المعرفية المشكلة للدرسين الأدبي والنقدي، يقف _ لا محالة_ على علاقات النص المؤسسة لمختلف المعارف؛ فحاصل الانتقال من السياق إلى النص ينتج تاريخ الأدب، ومن المبدع إلى النص النقد النفسي، ومحصلة البحث في النص بوصفه غرضا جماليا هو النقد الشكلاني، والبنوي والأسلوبي والسيميائي،أما النص بوصفه انفتاحا فينتج نظرية التناص والنقد التكويني، و اعتبار النص حقيقة اجتماعية يتولد عنه النقد الاجتماعي، في حين أن الاشمار النص تواصلا ينتج نظرية الاستقبال والنقد التداولي.

على أن النقد التداولي يركز على عد معنى أي ملفوظ يشترك فيه المحتوى الموقعي(قيمته التصويرية) وقوته غير التعبيرية(السلوكية)؛ وهنا لا تؤدي أفعال اللغة من منظور النقد التداولي مهمتها كاملة إلا بشرط وقوف المتلقي على مقصدية الخطاب، وهنا ايضا يجمع المنهج النقدي التداولي في جانبيه النظري والتطبيقي، قضايا تتموضع في مجال مفهومي يفرق بين وضع اللغة وبين استعمالها. وهو ما ينتج مفهوما نقديا ممتدا في عديد التخصصات، هو مفهوم القصدية

حيث نجد المنظور التداولي في النقد الأدبي يستنطق ما في الخطاب عموما من وظائف ومقاصد سياقية، بل يحيل على غايات النص التداولية ومقاصده المباشرة وغير المباشرة، وهنا لا تصبح لغة الخطاب مجرد لغة حاملة للفظ ومعناه، بل لغة وظيفية وتداولية تحمل أبعادا سياقية دينية، وفقهية، وعقدية، وثقافية، وتاريخية، وسياسية.

إن المقصدية في الخطاب ركن عتيد في التحليل التداولي، ذلك أنها تحدد : « كيفية التعبير والغرض المتوخى، وهي البوصلة التي توجه تلك العناصر، وتجعلها تتضام وتتضافر وتتجه إلى مقصد عام، فالمقصدية تحدد اختيار الوزن، والألفاظ الملائمة، وتركيبها بطرق معينة لتؤدي المعنى العام المتوخى، ولذلك نجد البحر الواحد ينظم فيه الشاعر مدحا أو فخرا أو هجاء أو رثاء.... فالمقصد يتحكم في نسيج القصيدة أو المقطوعة، بل في البيت أو شطره مبنى ومعنى »[1].

وإذا كان الخطاب الشعري يتحكم فيه المقصدية بتعبير محمد مفتاح، فإن الخطاب الأدبي ولارتباطه بالملفوظ يزخر بالمقصدية، وبالدلالات السياقية والتداولية والحجاجية، فكل ما في الخطاب دال؛ ويحمل مقاصد ووظائف سياقية ، سواء أدل عليها اللفظ والنص بعينه أم دل عليها مقام الخطاب الخارجي.

لقد عنيت التداولية بالمتكلم بوصفه طرفا في الخطاب يمتلك سلطة القول ، وبالمخاطب لامتلاكه أدوات التلقي، وكذلك بالقصدية باعتبارها منطقة مشتركة تجمع المتكلم والسامع، فقامت هذه النّظرية على المقصدية، وجاءت نتيجةً حتميةً بعدما أُعطي الاعتبار في مرحلتين متتاليتين للمتكلّم ومقاصده، ثمّ للنصّ خالصاً، حيث كان: « مسار تأويل الخطاب الأدبي و تلقّيه لا يمكن فصله عن مسارات تأويل مجالاتٍ أخرى من النّتاج الفكري: النصّ الفلسفي، النصّ الدّيني، النصّ الصّوفي، الأحلام. هناك مرحلة كانت في الواقع ضدّ التّأويل، وهي مرحلة سادت فيها القصدية، وكلّ

[1] محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم، دار الثقافة الدار البيضاء، 1989، ص:53.

ما له علاقة بسلطة الكلام الفردي أو بالفكر المطلق؛ إمّا أن ترفض التّأويل أو أن تُوقفه في نقطةٍ حرجةٍ لا يجوز تخطّيها.هناك مرحلة الموضوعية، التي تهمل الذّات والمقصدية، وعلى إثر ذلك يُهمَل (التّأويل) لصالح المعاينة وإدراك القوانين، وهذه الموضوعية إمّا أن تكون متعلّقةً بالنصّ، أو بالنصّ ذاته لكن في إطار سياقه التّاريخي والاجتماعي. المرحلة الثّالثة أعادت الاعتبار لقضية التّأويل من خلال الاهتمام بالمؤوّل، ذلك أنّه في المرحلة الأولى كانت سلطة صاحب النصّ شبه مطلقة، وفي المرحلة الثّانية تمّ تهميش صاحب النصّ أو ألغي تماماً، ولم يُلْتَفَت إلى المؤوّل لصالح موضوعية (حرفية). لكن في هذه المرحلة الأخيرة أُعطي الاعتبار للقارئ ولتأويلاته»[1].

إذا كانت المرحلة الأولى ثبّتت تبعية المقصدية للمتكلم، فإن المتلقي قد يتحكم فيها أيضا، حين يظطر المتكلم إلى تكييف خطابه حسب رغبات المتلقي، وهكذا يمكننا القول إنه: « لم تخل كتابة من الإشارة إلى القصد والقصدية والمقصدية،ومما يفيد هذا المعنى؛ إن الباحثين جميعهم يجعلون المميز الأساسي بين الإنسان وغيره المقصدية، ولكن هناك من قصرها على ما ورد فيه جذرها صراحة أو ضمنا(هرمان باريت Parret)، ومنهم من جعلها مسبقة(غريماس Greimas) كما أن منهم من جعلها ميكانيكية موجهة(أوستينAustin) وسيرل (Searl) وكرايس (Grice). بيد أنها لا تقتصر على المتكلم، ولكنها تشمل المخاطب أيضا ؛ ولهذا فقد تتفق المقصديتان درجات من الاتفاق، وقد تختلفان درجات من الاختلاف، مما أدى إلى طرح إشكاليتها الفلسفية والمنهاجية، بحكم أنها غالبا ما تكون ظاهرة في النص ، وإنما يفترض أنها تكمن خلفه. لذلك ، بذلت محاولات

[1] حميد لحميداني ، القراءة وتوليد الدّلالة، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2003، ص80.

لصورنتها(جان بيتيتو Jean Petito / وليو أبستل Leo Apstel) للخروج بها من ميدان علم النفس إلى مجال اللسانيات. إنها – مهما اختلفت وجهات النظر في كيفية تناولها – مجمع على وجودها. كأنها تكسب الكلام دينامية وحركة بل هي منطلق الدينامية»[1].

وهكذا، تتوزع القصدية بين المتكلم والمخاطَب، بل إنها عصب الكلام وسبب ديناميته حسب الباحث محمد مفتاح، ويعني هذا أن الأدب بوصفه كلاما وجملا وملفوظات لغوية يحوي مجموعة من المقاصد، المباشرة أو الضمنية، سواء أفصح عنها المتحدث أم أضمرها ، أي إن الرسائل التي يمررها المخاطب كالدفاع عن مذهبه، أو ترجيح رأي نحوي أو بلاغي، أو غيرها من قصديات الخطاب، تمثل مقاصد رئيسة في الخطاب، أما تعاطف المتلقي مع محدثه، وتأييده فيما ذهب إليه يمثل مقاصد ثانوية. أي إن القصدية هي:« تلك الشبكة من الأفكار والقيم والرموز لهذا العلم أو ما يمكن تسميته بقاعدة توازنه الداخلي. إنها المفاتيح الأساسية المعتمدة بين الباث والمتلقي في بناء التفسير واستيعابه »[2].

[1] محمد مفتاح، دينامية النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1987. ص ص: 38،39.

[2] احميدة النيفر، الإنسان والقرآن وجها لوجه(التفاسير القرآنية المعاصرة) قراءة في المنهج، دار الفكر، سورية، 2000.ص: 16.

المحاضرة الحادي عشر: مدارس لسانية عربية وبعض جذور البرغماتية.

نشير في مفتتح المحاضرة إلى أن التفكير النقدي، واللساني، والأدبي العربي غني بالإشارت التداولية، التي سنأتي على ذكر بعضها، كما نذكر ببعض الدراسات التي انتبهت لغنى التراث بهذه الإشارت منها:

_ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي.

_عبد الهادي بن ظافر الشهري، الخطاب الحجاجي عند ابن تيمية مقاربة تداولية.

_علي الشبعان الحجاج والحقيقة والتأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات.

_ محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، وكتابه: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة.

_محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية.

لقد ارتبطت قضايا التداولية بدراسة عملية التواصل أو الاتصال، وهي مسألة لها جذور قديمة، تعود إلى الدراسات التنظيرية والتطبيقية عند الجاحظ، وأبي هلال العسكري، وابن قتيبة، وحازم القرطاجني، وغيرهم.

غير أنها لم تشذ عن الصفة التي كانت لصيقة بالخطاب النقدي العربي القديم عموما، طابع المعيارية المهتم بالأثر الناتج مباشرة عن الرسالة، وهو ما يمكن عده ملامحا للتداولية في تنظيراتها الحديثة، حيث اتسم التفكير النقدي عند الأقدمين بالتركيز على المرسل والمتلقي، والرسالة، وعملية

التأثير والتأثر، والقصد، ونوايا المتكلم، والفائدة من الكلام، والإفهام، وكلها قضايا في التداوليات المعاصرة.

وعلى رأس من اهتم بقضايا تأثير الرسالة اللغوية في المتلقي، عمرو ابن بحر الجاحظ، الذي رأى الباحث "محمد العمري" في بلاغته، أنها تداولية بامتياز، يقول "محمد العمري": «إن هذا البعد هو أحد الأبعاد الأساسية في البلاغة العربية، وهو بعد جاحظي في أساسه، وإن تخلي البديعيين عنه في مرحلة لاحقة أدى إلى اختزال البلاغة العربية وتضيق مجالها، وتحظى نظرية التأثير والمقام حالياً بعناية كبيرة في الدراسات السيميائية، ومن ثم الشروع في إعادة الاعتبار إلى البلاغة العربية تحت عنوان جديد هو "التداولية"»[1] .

وتفصيل هذا؛ أن الجاحظ قسم البيان إلى ثلاث وظائف، واهتم أكثر بالوظيفة التأثيرية، التي تمثل غاية من غايات الدرس التداولي الحديث، يقول الجاحظ: « أما بعد، يمكن إرجاع وظائف البيان، اعتماداً على كل ما سبق إلى ثلاث وظائف أساسية هي:

1. الوظيفة الإخبارية المعرفية التعليمية (حالة حياد، إظهار الأمر على وجه الإخبار قصد الإفهام).

2. الوظيفة التأثيرية (حالة الاختلاف) تقديم الأمر على وجه الاستمالة وجلب القلوب.

[1] محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص:293

3. الوظيفة الحجاجية: (حالة الخصام) إظهار الأمر على وجه الاحتجاج والاضطرار»[1].

فالملاحظ على تقسيم الجاحظ لوظائف البيان اهتمامه بالتواصل بالدرجة الأولى، ثم تدرجه في الحديث ، والإقناع، والتأثير، وإيصال المعنى، وتقديم الفائدة، وهذه كلها مسائل جوهريه في النظرية التداولية المعاصرة.

وفي حديثه عن المعاني، يلامس الجاحظ مفهوم الاستعمال، بوصفه غاية تداولية، يقول الجاحظ: « المعاني القائمة في صدور الناس، المتصورة في أذهانهم، والمتغلغلة في نفوسهم... مستورة خفية، وبعيدة وحسية، ومحجوبة مكبوتة... لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه، ولا حاجة أخيه وخليطه.. إلا بغيره، وإنما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إياها، وهذه الخصال هي التي تعود بها إلى الفهم وتجليها للعقل... وتجعل المهمل معبداً، والمقيد مطلقاً... وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح، وكانت الإشارة أبين وأنور، كان أنفع وأنجح... »[2].

يتحدث الجاحظ هنا عن الاستعمال؛ خلال الحديث عن ضرورة استعمال المعاني، فالإخبار عن المعنى هو الذي يضمن تقريبه إلى الفهم، وكذلك مفهوم الإفهام، أو نجاعة الخطاب، حيث يركز على

[1] عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، مصر، الطبعة الرابعة، الكتاب الثاني، 1395هـ. 1975، الجزء الأول، ص75

[2] المرجع نفسه، ص75.

ضرورة إفهام المخاطب في خطابه، وإبلاغه محتوى الرسالة الأدبية، ثم يشترط أن يكون استعمال المعاني مفيداً ومحققاً لقصد المتكلم، وهذا تبسيط لمفهوم القصدية من المنظور التداولي.

ومن أعلام النقد والبلاغة المتميزين بطرح تداولي، نجد حازم القرطاجني، إذ إننا نجد في خطاب حازم النقدي كثيرا من القضايا الحديثة التي تتداولها النظريات المعاصرة، فقد تنبه عبد الله الغذامي إلى أن حازم القرطاجني قد سبق جاكبسون بأزيد من سبعمائة عام[1]، ورأى بأن عناصر الاتصال الأدبي قد ذكرها القرطاجني، حين قال بأن الأقاويل الشعرية «تختلف مذاهبها وأنحاء الاعتماد فيها بحسب الجهة أو الجهات التي يعتني فيها بإيقاع الحيل التي هي عمدة في إنهاض النفوس لفعل شيء أو تركه أو التي هي أعوان للعمدة. وتلك الجهات هي: ما يرجع إلى القول نفسه، أو ما يرجع إلى القائل، أو ما يرجع إلى المقول فيه، أو ما يرجع إلى المقول له»[2]، وإذا قابلنا هذه العناصر وما قام به جاكبسون في عناصر الرسالة اللغوية سنجدها كالآتي[3]:

1- ما يرجع إلى القول نفسه = الرسالة.

2- ما يرجع إلى القائل = المرسل.

[1] عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1998م. ص: 17.

[2] أبو الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1981. ص: 346.

[3] عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير. ص :17.

3- ما يرجع إلى المقول فيه = السياق(القناة).

4- ما يرجع إلى المقول له = المرسل إليه.

والوظيفة الشعرية تتحقق حين يركز على القول نفسه والمقول فيه أي التركيز على الرسالة وتوحدها مع السياق، ليبقى القائل والمقول له دعامتان أساسيان في العملية الإبداعية « والحيلة فيما يرجع إلى القول وإلى المقول، وهي محاكاته وتخييله بما يرجع إليه أو بما هو مثال لما يرجع إليه هما عمودا هذه الصناعة، ومما يرجع إلى القائل والمقول له كالأعوان والدعامات لها »[1].

ويشير ابن قتيبة كذلك، إلى التواصلية والتداولية في كتابه "الشعر والشعراء"، من خلال حديثه عن "تهيئة المخاطب نفسياً ليتقبل ما يقصده الخطاب، والانفعال به انفعالاً ظاهراً".حيث انتهى هذا ابن قتيبة إلى أن الشاعر يسير في قصيدته وفق خطة مرسومة سلفاً يبدأ فيها بالنسيب، ثم يردفه بذكر مشاق السفر، ثم يعرج على وصف ناقته، فيبثها أشجانه، ثم ينتقل إلى مدح صاحبه بعد أن يكون قد أثار انتباهه، وهيأه نفسياً إلى شعره....

والحال هذه، إذا عرجنا على "عبد القاهر الجرجاني" الذي أشار إلى عملية التواصل في أكثر من موضع، معطيا أهمية لحال المخاطب في النص الشعري، ويتحدث عن عمق المعنى ووضوحه، ضمن المعنى ومعنى المعنى، ويرى أن التواصل الذي يكون نتيجة لتعب وكد، وإعمال للفكر هو التواصل الذي يعجب فيه المتلقي بالخطاب الشعري.

[1] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص: 346.

في حين تبرز ملامح التداولية جلية، عند صاحب "سر الفصاحة" ابن سنان الخفاجي، الذي يقول: «والكلام يتعلق بالمعاني والفوائد بالمواضعة، لا لشيء من أحواله... »[1].

إن "ابن سنان الخفاجي" يشير إلى المنفعية و التداولية الحديثة، في حديثه عن الفائدة التي نرجوها من الكلام، فهو يشترط في الكلام الصحيح الانتظام والفائدة، وإلا فلا يمكن عدّه كلاماً. إلا إذا حقق الفائدة المرجوة منه، أي أن الكلام له وظيفة نفعية. إضافة إلى هذا، يتحدث "ابن سنان" أيضاً عن المواضعة والقصد واستعمال المتكلم له، أي استعمال اللغة في قصد. وهي كلها قضايا تداولية.

وجماع القول، أن التراث العربي لا يخلو من تفكير تداولي، فأصول الفقه والتفسير والبلاغة، والنحو ونظريات الشعر كلها حقول تداولية، تثبت الجذور التراثية للدرس التداولي المعاصر ، فله حضور قوي، وقديم جداً في التراث العربي، لا يقل عنه في التراث الغربي.

[1] أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1976، ص43.

المحاضرة الثاني عشر مقدمة عن تاريخي الدراسات اللسانية الغربية.

. الدراسات اللسانية؛ من البنيوية إلى التداولية :

يقوم البحث اللساني على الاهتمام بدراسة اللغة من كافة الجوانب؛ ويقتضي هذا الألمام بمختلف قضايا اللغة من قبيل : أصل اللغة ونشأتها وتطورها ... ، إلا أن البحث اللساني _ وإلى حد غير بعيد_ ظل متمسكا بما هو صوري وصفي في دراسة اللغة، ومن ثمة خضعت دراسة اللغة، وفق هذا المنظور، لوجهة نظر الباحث فيها ، من حيث الأدوات المنهجية التي يوظفها في تحليله ذاك . وعلى هذا عمرت المرحلة الوصفية ردحا طويلا من الزمن.

وفي مرحلة تالية، ظهرت المدرسة البنيوية التي دعت إلى تحليل اللغة والخطاب على أساس منغلق، أي أن النص آلة لتصنيع الأشكال اللغوية القابلة للتفكيك ثم إعادة التركيب والبناء ، حيث إنه« باللغة نعرف العالم وبها نبنيه، لم تعد اللغة وسيلة سلبية لنقل الأفكار والمفاهيم القبلية، إنما هي من ينتج الأفكار والمفاهيم التي تنقل بواسطتها»[1] ، ثم مالبثت المدرسة البنوية حتى أخذت تتلقى ضربات تقويضية على يد تيار التفكيكية، الذي عد بمثابة التحليل الاستدراكي للفكر الغربي في جميع مظاهره .

ومع هذه الضربات التقويضية لحركة التفكيك نشأت المدرسة "البنيوية التكوينية" ، التي دعت إلى الاستعانة بما هو اجتماعي في التحليل البنيوي .وكان من نتائج هذه الدعوة أن ظهر ما يعرف بـ :

[1] ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، ص:30.

"سوسيولوجيا الأدب" بزعامة "لوسيان قولدمان" ، و"أمبرتو إيكو" وذلك من خلال كتابه "البنية الخفية" والتي يقصد بها "البنية المجتمعية" .

وهذا أمر لم يكن من أفكار البنيوية فيما سبق ، فقد انغلق التيار البنيوي على اللغة، ورأى أنها الوسيلة التي تمكننا من فهم مغاليق اللغة ذاتها، وأن أي عنصر دخيل عنها سيحُول بينها وبين الوصول إلى المكونات الأساسية للنص، ومع ذلك واصل الدرس البنيوي تشريحا للخطاب اللغوي مدها، وسعى في تحليل النص الأدبي، وظهر توجه بنيوي عمد إلى تطبيق إجراءات المنهج الشكلي، من رواده : غريماس ، جيرار جينيت ، كورتيس، دريدا ...وآخرون .

وفق هذا المناخ التاريخي المتسم بالإجراء المنهجي الصارم، ظهر الاتجاه التداولي الذي سعى إلى التوليف بين ما هو لغوي وما هو سلوكي، وحاول أن يقدم للنقاد والعاملين في حقل الأدب ، والمتعاملين مع النصوص الأدبية ، أدوات إجرائية ومنهجية تعينهم على أن ينْفذوا إلى أعماق البنية الإبداعية عند المبدع ، وفق ربط العملية الإتصالية بغاياتها المقصدية والعملية، و هنا تكمن فائدة هذا المنهج في أنه يقدم أدوات جديدة للعمل النقدي الذي يتعامل فيه مع جميع النصوص الإبداعية ، والتركيز على النص "المتحرك" ، أي معاينته أثناء أدائه وظيفته التواصلية .

إن التداولية وإن كانت تيارا جديدا، إلا أنها مفهوم قديم جدا ، فقد عثر على كلمة "Pragmaticus" (التداولية) عند الإغريق واللاتين، والتي تدل على كل ما هو عملي بطبعه. بينما الاستعمال الحديث للتداولية Pragmatique يعود إلى تأثير الفلسفة الأمريكية

"البراغماتية"[1] . وذلك بعد أن توسع مفهوم البراغماتية ليشمل فلسفة اللغة . فمنذ أن نبّه الفيلسوف "شارل موريس" في كتابه "أسس نظرية العلامات 1983 "إلى أن التداولية يجب أن تهتم بدراسة علاقات العلامة بالمؤولين ، مذ ذاك انصب اهتمام التداولية على البعد العملي اللغة ، ممثلا في طرائق المحادثة ونجاعة الخطاب .

وبناء على هذا؛ تم توصيف التداولية بأنها فهم اللغة الطبيعية . بما يعني انفصال البحث التداولي بوصفه مبحثا لسانيا عن الفلسفة البراغماتية النفعية، التي استفادت منها اللسانيات التداولية في النشأة والتطور ، وأضحت التداولية قسما من أقسام اللسانيات ، لقد شهدت الدراسات التداولية تطورا سريعا في الغرب الأنجلوساكسوني ، ويعزى هذا التقدم إلى جهود الباحثين الذين كان لهم الباع الطويل في هذا التطور . وذلك ما حصل في بلدان الأراضي المنخفضة والدانمرك والنرويج وبلجيكا . وكان من ثمرات هذا التطور أن تمخض عن ميلاد "الجمعية التداولية العالميةIPRA "العام 1987 .

وظلت التداولية ذات وجهة فلسفية، تدين بالولاء للفلسفة ممارسة قبل اللسانيات، ثم ما لبثت تتبدل، محاولة أخذ الطابع الشمولي اللغوي والنقدي، وما تجدر إليه ها هنا هو أنه بالرغم مما بذهب إليه الكثير من الباحثين من أن التداولية Pragmatique، والمذهب الذرائعي الفلسفي Pragmatismeمختلفان· إلا أن بعض الباحثين يرى أن المذهب الذرائعي هو أحد مصادر التداولية ، وأصل التسمية يعود إلى منظري السيمياء مثل :"ش.س.بورس"··،"شارل موريس"، "جون

[1] يمكن العودة إلى المحاضرات الأولى لتحديد مفهوم التداولية في الدرس الفلسفي الأمريكي.

ديوي"...[1].

وفق هذا المسيرة التاريخية، اتخذت اللسانيات التداولية في مسارها منحيين ؛ الأول عني بالبحث اللساني والثاني بالدراسات الفلسفية. وقد وظف المنحى الأول التداولية بوصفها جزء من السيميائية اللسانية ، و بعلاقتها بأنظمة العلامات عموماً، ويلاحظ بأن هذا الاتجاه اللساني ما زال ساريا لحد الآن في اللسانيات الأوربية ، أما الدراسات الفلسفية فقد استثمرت المفاهيم التداولية في إطار الفلسفة التحليلية.

وقد ظل مفهوم التداولية مفهوما عبر تخصصي يضم مجموعة من المعارف والعلوم .فكل باحث يوظف الجانب المعرفي الملائم لمجال اشتغاله فها هو الفيلسوف "كارناب" يوظف المفاهيم التداولية وكأنها سيمياء وصفية ، بيد أن هذه البحوث التي استندت إلى هذا الفيلسوف قد اعتراها التوسع لتشمل دراسات من خارج اللسانيات ، نذكر منها : دراسات فرويد ، ويونغ عن "زلات اللسان" و"تداعي الكلمات" .

وامتد اتساع المفهوم عند كارناب إلى تعريف مفهوم "السياق"، ذلك أن "كارناب" حاول أن يبيّن مدى أهمية وضع قيمة زمان ومكان الحدث الكلامي ، علاوة على دراسة اللغة المستعملة . ويرى كارناب أن السياق الذي ينطوي على هويات المشاركين في الحدث الكلامي ، ومقاصدهم منه ، والمحددات الزمانية والمكانية ، والمعتقدات .

[1] ينظر ميجان الرويلي سعد البازعي ، دليل الناقد الأدبي ، ص: 167.

ومن الفلاسفة المساهمين في النهوض بمفاهيم التداوليات نجد "موريس" ، الذي سعى إلى اصباغ التداولية بالظواهر النفسية والاجتماعية الموجودة داخل أنظمة العلامات بشكل عام ، أو داخل اللغة بشكل خاص . ودراسة التصورات التجريدية التي تشير إلى الفاعلين ، وكذا دراسة المفردات التأشيرية.

واستنادا إلى ما قيل عن هذا المنهج الجديد ، تشير الدراسات إلى أن ظهور التداولية كمنهج ونظرية ، يعود الفضل فيه إلى الفيلسوف الإنجليزي "ج.أوستن "، بصدور مؤلفه "كيف نصنع الأشياء بالكلمات"، واصفا التداولية بأنها: جزء من دراسة أعم : هي دراسة التعامل اللغوي من حيث هي جزء من التعامل الاجتماعي »[1].

إن العلامة الفارقة في البحث التداولي كانت أبحاث أوستين ، فقد سعى إلى نقل دراسة اللغة من النظر إليها من جانبها اللغوي والنحوي والنفسي لها ، إلى المستوى الاجتماعي ، ودائرة التأثير والتأثر من خلال استعمال اللغة لتحقيق التواصل .الأمر الذي أدى إلى نشوء جملة من التيارات في إطار دراسة التعامل اللغوي أهمها التيار الأوستيني أو البراغماتية عند استعمال اللغة[2] ، ويُعدّ "غرايسGrice"أحد أبرع أعلام هذا التيار .

[1] فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ترجمة : سعيد علوش ، مركز الإنماء القومي ، ص 96.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص :98

المحاضرة الثالث عشر: مدرسة فيرث ومدرسة علم النص.

إن تسييق الخطاب إجراء رئيس تقوم عليه الاستراتيجيات التداولية، ذلك أن السياق من العوامل المعينة على فهم مقاصد الخطاب، إذ إن إدراك حيثيات السياق إدراك للمعنى، فإن لم يهدك السياق للمعنى قربك إليه، وهكذا نجد التحليل التداولي للخطاب يتكئ على القرائن اللغوية والمؤشرات التلفظية المحددة للسياق اللغوي، وعادة ما تكون هذه المؤشرات وحدات لغوية من قبيل الضمائر، وأسماء الإشارة ، وظروف الزمان والمكان، والصيغ الانفعالية الذاتية وغيرها ، وهنا تنفتح التداوليات على السيميوطيقا النصية والخطابية لاعتبارها القرائن اللغوية علامات سيمائية ، لها إحالات خارجية.

وإذا كانت القرائن اللغوية تمثل سياقا تلفظيا، فإن السياق أيضا هو: « مجموعة الظروف الاجتماعية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقة الموجودة بين الظواهر اللغوية والإجتماعية، وتعرف بالسياق الإجتماعي للاستعمال اللغوي، أو سياق الحال Contexte de situation »[1]، فالسياق الاجتماعي من المعينات أو القرائن التي ترد في الخطاب الشفهي أو الكتابي، وتحيل على أطراف التواصل؛ وهذا هو المبدأ العام الذي انطلقت منه هذه النّظرية في تفسير الأفعال اللّغوية.

ويرى الباحث أحمد مختار عمر أنّ « مدرسة لندن عرفت بما سمّي بالمنهج السّياقي Contextual Approach، أو المنهج العملي Operational Approach، وكان

[1] *Jean dubois, dictionnaire de linguistique, pp 120, 121.*

زعيم هذا الاتّجاه Firth الذي وضع تأكيداً كبيراً على الوظيفة الاجتماعية للّغة... ومعنى الكلمة عند أصحاب هذه النّظرية هو (استعمالها في اللّغة) »[1] ؛ إذاً ارتبطت النّظرية السّياقية contextual theory باللّساني البريطاني فيرث، وتقوم هذه النّظرية على النّظر إلى المعنى بوصفه وظيفةً في سياقٍ. وأحدثت بذلك تغيّراً جوهرياً في النّظر إلى المعنى، وقد استُخدم السّياق في هذه النّظرية بمفهومٍ واسعٍ بحيث يشمل السّياق الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي، والمعجمي، ولا يظهر المعنى المقصود للمتكلّم إلاّ بمراعاة الوظيفة الدّلالية للألفاظ المستخدمة[2].

كما ارتبط مصطلح السّياق بمصطلح المقام، والمعنى السياقي بالمعنى المقامي؛ حيث إن « المعنى المقامي: معنىً يُفهم من الموقف الخارجي الذي قيل فيه الخطاب أو من القرائن الخارجية التي تصحب اللّفظ من الموقف الاجتماعي الذي قيل فيه النصّ، فالمقام، هو العالم الخارجي الذي أُنتج فيه النصّ، و يدخل في تحديد دلالته والمراد به، فقد نعجز عن فهم المراد إذا اجتُثّ النصّ من سياقه الخارجي، وسوء التّفسير من عدم النّظر في القرائن الخارجية، مثل: المكان والزّمان، والأفراد المشاركين في الحدث، والمناسبة التي قيل فيها، وقناة التّواصل، وقد أعطى علماء المسلمين سياق المقام (السّياق الخارجي) أهمّيةً كبيرةً في تفسير النصّ القرآني وفي استنباط الأحكام الشّرعية، فبحثوا أسباب النّزول

[1] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5،1995. ص68.

[2] محمّد محمّد يونس علي، مقدّمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجيد المتحدة،لبنان ،ط1 ،2004.ص ص27، 28.

والظّروف الخارجية التي تتعلّق بالنصّ. واللّفظ يعطي أكثر من دلالةٍ، ويحدّدها السّياق اللّغوي والسّياق الخارجي... وهناك سياق خارجي يُفسّر في ضوئه المعنى »[1] .

تتجلى الأهمية التي أعطاها علماء المسلمين لسياق المقام (السّياق الخارجي) **في تفسير النصّ القرآني اعتمادهم المأثور وتتبع أسباب التنزيل، بعدها قرينة تعين على فهم مراد الشارع؛** بل إن« اقتضاء صحة التفسير، وعلميته للمأثور أمر تقتضيه أيضا ظروف تنزيله منجما على مدى ثلاثة وعشرين عاما تقريبا، إذ احتفت ببعض آياته ظروف ومناسبات يطلق عليها" أسباب النزول" مما لم يتح لغير من عاصر التنزيل مشاهدتهما، والوقوف على وقائعها، كما يطلق عليها بعض من تخصص في علم أسباب النزول " القصة التشريعية". وهي عنصر بالغ الأهمية من ثقافة المفسر....ولاسيما إذا كان النص القرآني ذا وجوه من المعاني أو يحتمل دلالات، فكان سبب النزول إذن قرينة على تعيين مراد الشارع منها أو ترجيحه على الأقل»[2] .

[1] محمود عكّاشة، التّحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة، ص ص171، 172.

[2] فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1988م ، ص:167،168 .

المحاضرة الرابع عشر: المهارات اللغوية في حقل الدراسات اللسانيات التداولية.

اللغة من الإنشاء الطبيعي إلى التفكيك التداولي:

يساعد التحليل التداولي للخطاب على بناء تصور دقيق للنص، وذلك بالاستعانة بالسياق والأفعال الكلامية، وفهم استلزامه الحواري ودلالته الضمنية والصريحة، ومع ذلك يواجه محلل الخطاب صعوبات في تطبيق المنهج، باعتبار أن المقاربة التداولية عالجت اللغة العادية التواصلية في أكثر أمثلتها وتطبيقاتها، ولم تطبق على اللغة الشعرية والأدبية، كما أنها تعاملت نظريا وتطبيقيا مع الجملة أكثر مما تعاملت مع الخطاب، ومعلوم أن تحليل الخطاب يسعى إلى البحث في العبارة بوصفا شيئا قائما بذاته. بينما يكون البحث في ما وراء العبارة – وهو حال التداولية – تحليلا للفكر، ففي « تحليل الحقل الخطابي، لا يتوجه الاهتمام إطلاقا إلى البحث خلف ما هو ظاهر عن الثرثرة شبه الصامتة لخطاب آخر، بل إلى إظهار لماذا صعب عليه أن يكون غير ما كان، وكيف ينفرد بذلك الحق على غيره من الخطابات الأخرى»[1].

وبناء على اختلاف اللغة الطبيعة عن خطاب اللغة الشعرية والأدبية، توجهت اهتمامات التداوليين وعلى رأسهم جون أوستين إلى تحليل اللغة العادية ؛ ذلك أنّنا إذا دققنا النظر في اللغة الأدبية ألفيناها غير جدية ومشوشة ولا ترجع إلى أفعال الكلام، ولذلك يكون المقال الإنجازي فارغا

[1] ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، لبنان المغرب، ط2، 1987م. ص: 27.

أو خاليا إذا نطق به ممثل على الخشبة أو أدمج في نص شعري[1]. وهذه اللغة العادية أيضا خاضة لمقاييس ومعايير تداولية ، ومعنوية حسب جون سيرل، وكل استعمال لهذه المقاييس في المجال الأدبي هو محض إيهام، ومرد ذلك أن « المتكلم ليس ملزما بصدق إخباره الأدبي مثلما هو ملزم بصدق إخباره العادي، وقول سيرل هذا هو الخلاصة التي انتهى إليها كثير من الباحثين في الخطاب الأدبي»[2].

ومع هذا يبقى التحليل التداولي يتمتع بخصوبة وليونة، فأغلب الأعمال ذات الولاء التداولي تنتمي إلى الحقل العلمي الإنساني بصفة عامة؛ فأوستين فيلسوف، وغمبرز لساني إثنولوجي، وغوفمان سوسيولوجي، ومن تداولية كونية لمدرسة فرانكفورت مع هابرماس، إلى تداولية عقلانية لمدرسة القدس مع كاشر، إلى تداولية حوارية مع فرانسيس جاك، إلى إثنوغرافيا التواصل مع هايمس، بل إننا نقف على مبادئ تداولية حتى في الفيزياء الكوانطية[3].

إنّ الذي نحرص على بيانه، هو تأكيد **قابلية نظرية أفعال الكلام والتصورات التداولية لمعالجة أي خطاب كما تعالج اللغة العادية تماما، فالإجماع الحاصل في طرح التداوليين لمناسبة التداولية للغة العادية لا ينفي مناقشة أطروحاتهم**، يقول محمد مفتاح :« إن هذا الإجماع لا يمنع من مناقشة بعض الأفكار الواردة في برهنتهم، مثل: المقابلة بين الادعاء/الواقع، وبين العادي/

[1] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري، استراتيجية التناص ص: 144،

[2] المرجع نفسه ،ص 145.

[3] ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص: 179.

اللاعادي وغيرهما، فهي ليست متقابلات متناقضات، إذ قد يكون بين المتقابلين طرف محايد. كما أن برهنة سيرل لم تشمل جميع الأنواع الخمسة(الفعل الإخباري، والفعل الأمري، والفعل الإلزامي، والفعل التصريحي، والفعل البوحي الشعوري)، وإنما ضرب مثلا للإخبار والالتزام، وقد نسلم له بما قاله في المثلين من ادعاء،ولكننا لا نسلم له بأن النوع التعبيري فيه ادعاء، بل يمكن القول إنه واقعي في كل استعمالات اللغة وبخاصة الشعر، وهذا ما أثبتته دراسات كثيرة، بحيث جعلت الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية من بين الوظائف الأساسية للغة، فالوظيفة الانفعالية أو التعبيرية هي جوهر الشعر الذي هو عبارة عن توجع وآهات إلى حد كبير. فهناك خلط، إذا، يضاف إليه غموض آخر نجده في التفرقة بين الخيالي/ اللاخيالي، ودلالة الكلمات في كل منهما، فهي ليست لها الدلالة العادية في الخطاب الخيالي، إن هذه الثنائية مجحفة أيضا، فالخطاب الخيالي يكون محتويا بلا شك على قسط واقعي، ومنه ما يتمرد عليها، وقد يتجلى خرق العادة اللغوية في أنواع أدبية خاصة، مثل : الأدب الفنتازي، وأدب الغرائب والعجائب، وفي بعض النصوص الشعرية الحديثة. ومهما يكن، فإنّ هذا الجيل من فلاسفة اللغة أبعد البحث في الأدب مؤقتا، ولكن سيرل بدأ ينفتح عليه أخيرا بوضع مفاهيم إجرائية مفيدة لدراسة النص الأدبي، وبخاصة في كتابه: المعنى والتعبير والمقصدية، كما نجد لدى كرايس مفهوم التضمن الذي يتيح الفرصة للبحث عن التشاكل الجامع، وترابط الكلام بعضه ببعض، على الرغم مما يعترضه من انقطاعات وثغرات»[1].

[1] محمد مفتاح ، تحليل الخطاب الشعري.ص ص:145،146

وبناء على هذا، فإن كل خطاب يحتوي على قسط من الواقع، إن لم يكن واقعيا كله، ولذلك يرتبط الخطاب بلحظة الخطاب نفسه، فيختلف كل خطاب عن الآخر لما فيه من خصوصية خاصة، ليأتي الدرس التداولي باحثا في الخصوصية التداولية والقدرة الكفائية لهذا الخطاب، فيجيب عن أسئلة تستوعب مجالات معرفية وثقافية متنوعة داخل الخطاب، يمكن أن نجمل هذه المجالات في ست قضايا هي[1]:

1/ الذاتية، فما الذي يتغير في مفهوم الفاعل إذا،حين ننظر إليه كمتكلم، وأكثر من هذا، كمتحدث؛ حين نقاربه لا انطلاقا من الفكر، بل انطلاقا من التواصل.

2/ الغيرية، ويتم الاهتمام بالقضية التي تخص الآخر انطلاقا من المخاطب. فالآخر هو الذي أتكلم معه، أو لا أتكلم معه، والذي أتموضع معه في مجتمع تواصلي.

3/الكوجيتو الديكارتي، فأفكر هو تفكير حقيقي في كل مرة أتلفظ فيه بذلك.فهو حقيقي من خلال ضرورة تداولية، كما أن تناقضه خاطئ دائما تداوليا.

4/الاستنباط المتعالي للمقولات، ويتعلق الأمر بتحصيل القيمة الموضوعية للأنماط الأساسية في تركيب الفكر، إذ إن الاستعمال الموضوعي تنتظمه مبادئ. من هنا تقود وجهة النظر التداولية إلى الأخذ بعين الاعتبار المظهر اللغوي المحض لهذا الاستنباط، وكذلك المظهر التداولي للوجهة التفاعلية،لما يعد كقضايا كبرى في العالم.

[1] فرنسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية. ص: 10.

5/يعبر عن هذا المظهر التفاعلي بطريقة أكثر وضوحا في المناقشات التي تشخص تاريخ العلوم.

6/ يمكن للتيمة التداولية أن توضع في عمق المنطق؛إذ يجد المنطق من هنا، مصادره الإغريقية.

خاتمة

سعت المحاضرات في محاورها الكبرى، إلى تعقب مفاهيم التداولية من الدراسات اللسانية إلى مجال الدراسات الأدبية، وقدتبين في ختامها أن:

_ الاستعمال اللغوي، وسياق التلفظ محور نشاط الدرس التداولي.

– توجهت اهتمامات التداوليين وعلى رأسهم جون أوستين إلى تحليل اللغة العادية

_ منشأ التداولية فلسفي ثم لساني وسيميائي ومعرفي.

_ تتوزع النظريات التداولية على مختلف المعارف التي تأخذ منها مفاهيم، نظرية أفعال الكلام، ألعاب اللغة، السياق، القصدية، ....

_ الآليات العملية في الحقل التداولي أليات خصبة، تسهل على الباحث العمل الإجرائي.

وهكذا تستدعي قضايا التداولية الخطاب في سياقه التفاعلي/ التخاطبي /التحاوري، بالتركيز على أفعال الكلام وعمليات التفاعل: إحالة سياق مقصدية وظيفية تأويل استلزام الحواري...، ليغدو الخطاب– والأدبي خصوصا – مستفيدا من آليات المقاربة التداولية، ويغدو التحليل التداولي له فاتحا آفاقا جديدة لتحليل التفسير قديمه وحديثه. ويوفّر زادا نظريّا مهمّا لدراسة أقسامه وفهم آليات اشتغاله، ولكنّه في المقابل، اهتمّ هذا التحليل بمقاصد القول وأغفل طرائق القول.

مصادر ومراجع المحاضرات:

_أبو الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1981.

_ أبو بكر العزاوي، الحجاج في اللغة، مجلة فكر ونقد، العدد61.ص:2.

_ أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1976.

_ أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجيد المتحدة بيروت، ط2 ،2010.ص:18.

_ أحمد كروم، الترجمة والتأويل التداولي، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 4، المجلد 41،أبريل يونيو 2013.

_ أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5 ، 1995.

_ احميدة النيفر، الإنسان والقرآن وجها لوجه(التفاسير القرآنية المعاصرة) قراءة في المنهج، دار الفكر، سورية، 2000.

_ إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث ، الأردن، ط1، 2011.

_آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة، لبنان،ط1، 2003.

_ بن أحمد عالم فايزة، الحجاج في اللسانيات التداولية دراسة لنماذج من القرآن الكريم، مجلة الكلمة، العدد 75 ،2012.

_ ج براون وج يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة اللك سعود السعودية، 1997.

_ جاك موشلار آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة مجموعة من الباحثين، دار سيناترا للنشر ، تونس، 2010.

_جان سيرفوني، الملفوظية ، ترجمة قاسم المقداد، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.

_جميل حمداوي، المقاربة التداولية في الأدب والنقد، مجلة العربية والترجمة، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، العدد 9، 2012.

_جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالأفعال، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق المغرب،

_حلمي خليل، العربية و علم اللغة البنوي. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

_حميد لحميداني ، القراءة وتوليد الدّلالة، المركز الثّقافي العربي، ط1، 2003.

_سيزا قاسم، توالد النصوص وإشباع الدلالة تطبيقا على تفسير القرآن، ضمن: الهرمينوطيقا والتأويل، مجموعة مؤلفين، دار قرطبة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ط2، 1993م.

_شكري المبخوت وآخرون، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، المطبعة الرسمية للجمهورية النونسية، (دت، د ط).

_صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية، صفحات للدراسات والنشر، سورية،ط1، 2011.

_صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،(دت،دط).ص

_الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.

_طه عبد الرحمن اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1998م.

_طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، لبنان، ط2.

_عبد الله الغذامي، الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريحية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1998م.

_عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط 1، 2004م.

_علي الشبعان، الحجاج والحقيقة والتأويل بحث في الأشكال والاستراتيجيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2010م،

_علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة،دار الثقافة الدار البيضاء(د،ت)،

_عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الجاحظ، مصر، الطبعة الرابعة، الكتاب الثاني، 1395هـ. 1975،

_العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الايمان المغرب، منشورات الإختلاف الجزائر، ط1، 2011م.

_فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، 2000.

_فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، دار قتيبة، دمشق، ط1 ،1988م .

_ ميشال فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، لبنان المغرب، ط2، 1987م

_فرنسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي،(دت.دط).

_فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان ، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر سوريا، ط1، 2007م.

_كريستيان بلانتان، الحجاج، ترجمة عبد القادر المهيري، دار سيناترا للنشر، تونس، 2008.

_محمد الحيرش، النص وآليات الفهم في علوم القرآن دراسة في ضوء التأويليات المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا،ط 1 ،2013.

_محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999،

_محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،1991.

_محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ،2005..

_محمد محمد علي يونس ، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة بيروت، 2004، ص:102.

_محمّد محمّد يونس علي، مقدّمة في علمي الدّلالة والتّخاطب، دار الكتاب الجيد المتحدة، لبنان ،ط1 ،2004.

_محمد مفتاح، دينامية النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1987.

_محمد مفتاح، في سيمياء الشعر القديم، دار الثقافة الدار البيضاء، 1989،

_محمود طلحة، التداولية وتحليل الخطاب، نحو تحليل جديد لجنس المقامة، ضمن التداوليات وتحليل الخطاب مجموعة من الباحثين، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع الأردن، ط1 ،2014.

_محمود عكّاشة، التّحليل اللّغوي في ضوء علم الدّلالة، دار النشر للجامعات،ط1، 2005.

_مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1. 2005.

_منال محمد هشام سعيد النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1 ،2011.

_ميجان الريلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء،ط2، 2000 .

_نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ الإجرائية، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2004.

- Patrick Charaudeau , Dominique Mainguneau , Dictionnaire d analyse du discours, édition du seuil, Paris ,2002 .

- *Jean dubois, dictionnaire de linguistique,.* , librairie larousse, paris.

_ Jean Claude Anscombre et Oswald Ducrot , L argumentation dans la langue , Pierre Mardaga,3éme édition ;Belgique .

_ Oswald Ducrot , Les échelles arguentatives ,Editions de minuit,paris ,1980

فهرس المحتويات:

مفردات المقياس:.....4

مقدمة:.....6

المحاضرة الأولى مفهوم التداولية وتطوره في علوم اللسان:

أ/ المصطلح.....8

ب: التداولية مفهوم لساني نقدي.....9

المحاضرة الثانية مفهوم التداولية في السياق الغربي:.....12

المحاضرة الثالثة إشكالية الترجمة والتعريب في السياق العربي:.....14

المحاضرة الرابعة نظرية السياق والتداولية:

تجاوز الدرجات التداولية:.....17

المحاضرة الخامسة نظرية أفعال الكلام:

1/ مفهوم الفعل:.....25

2/ حكم الحديث لغرايس:.....27

3/ مفهوم الإفتراض المسبق:.....28

4/ مبدأ التفاعل:.....28

5/ البنية الحوارية:.....29

المحاضرة السادسة قضايا التداولية في البلاغة والنقد:

التداوليات والخطاب الأدبي:.....31

المحاضرة السابعة الرؤية التداولية للبلاغة؛ البعد المعياري:.....34

المحاضرة الثامنة التداولية والظواهر البيانية؛ الأبعاد التداولية للكناية:.....47

المحاضرة التاسعة الأبعاد التداولية للإستعارة:.....54

المحاضرة العاشرة التداولية والنقد الأدبي:

تحقيق التداولية بعدها أفقا للنقد:.....58

المحاضرة الحادية عشر مدارس لسانية عربية وبعض جذور البرغماتية:.....62

المحاضرة الثانية عشر مقدمة عن تاريخي الدراسات اللسانية الغربية:

الدراسات اللسانية من البنيوية إلى التداولية:.....68

المحاضرة الثالثة عشر مدرسة فيرث ومدرسة علم النص:.....73

المحاضرة الرابعة عشر المهارات اللغوية في حقل الدراسات اللسانيات التداولية:

اللغة من الإنشاء الطبيعي إلى التفكيك التداولي:.....76

خاتمة.....81

مصادر ومراجع المحاضرات.....82

فهرس المحتويات.....87